د. سعاد الصباح

الكويت
أضواء على المشاكل الحالية والآمال المستقبلة

منشورات ذات السلاسل
الكويت
١٩٨٥

الكويت :
أضواء على المشاكل الحالية ..
والآمال المستقبلة

جميع الحقوق محفوظة
لدار ذات السلاسل ـ الكويت

الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م

د. سعاد الصباح

الكويت
أضواء على المشاكل الحالية والآمال المستقبلة

الناشر ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع - ص.ب ١٢٠٤١ الشامية - الكويت
بالتعاون مع دار أيستلوردز للنشر - ٢٣ أولد بوند ستريت ، لندن دبليو ١

تمهيد

يضم الكتاب سلسلة من المقالات التي نشرت للدكتورة سعاد الصباح في جريدتي «الأنباء» و «الوطن»، والتي تعرضت فيها بالتحليل والمناقشة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يواجهها الاقتصاد الكويتي بكل ما يتميز به من ملامح ومتناقضات خلقت بدورها كثيراً من مشاكله الحالية، التي تناولتها الكاتبة بالتحليل والمناقشة وعرضت بدائل ومقترحات لحلها.

فالاقتصاد الكويتي اقتصاد ريعي يقوم أساساً على العائد المتولد من قطاع النفط مما يمثل مصدراً دائمًا لعدم استقراره وتعرضه لردود فعل التقلبات المختلفة التي تسود سوق النفط العالمي. وقد تعرضت الدكتورة سعاد لمشكلة ضرورة رسم سياسة تنمية واضحة للكويت تأخذ في الاعتبار أولوية تنمية القطاع الداخلي غير النفطي ليأخذ تدريجياً مكانه كعامل أساسي في تنمية وتطور الكويت. كما عالجت الكاتبة

أبرز الأزمات الحالية للاقتصاد الكويتي.. أزمة سوق المناخ وأرجعتها إلى ضعف الرقابة على السوق المالي في الكويت في وقت زادت فيه التدفقات النقدية وعوائد البترول مما خلق سوق المناخ كمتنفس لرأس المال العاطل السجين.

وأشارت الكاتبة لصفة أخرى من صفات الاقتصاد الكويتي ألا وهي صغر حجمه وعدد سكانه مما خلق إحدى مشاكله المزمنة وهي مشكلة العمالة والسكان التي جعلت الاقتصاد الكويتي معتمداً إلى حد كبير على العمالة الأجنبية التي تهدد استقراره الاجتماعي، واقترحت لعلاج هذه المشكلة إطاراً اقتصادياً واجتماعياً لتحديد الحجم الأمثل للعمالة والسكان.

وتعد هذه المقالات خطوة إيجابية على طريق إعادة بناء الاقتصاد الكويتي اجتماعياً واقتصاديا وسياسياً.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
ـ فلسفة الإسكان الجديدة.. ما هي؟	٩
ـ المشكلة السكانية.. والعمالة.. والانتاج	١٩
ـ إطار اقتصادي اجتماعي لتحديد الحجم والتشكيل الأمثل للعمالة والسكان	٢٥
ـ كارثة سوق المناخ.. مرآة لأزمة الاقتصاد الكويتي	٣٧
ـ صندوق صغار المستثمرين.. ومفترق الطرق	٤٩
ـ الاقتصاد الكويتي إلى متى دون استراتيجية واضحة؟	٥٥
ـ نحو سياسة اقتصادية واضحة في الكويت.....	٦٣
ـ الاختيارات المتاحة للاقتصاد الكويتي.....	٧٧
ـ التعاون الخليجي والطموحات.....	٨٧
ـ الأوبك.. إلى أين بعد الاحتضار؟.....	١٠١
ـ بعد الاتفاق.. الأوبك إلى أين؟	١١٣

فلسفة الإسكان الجديدة.. ما هي؟

إن الاهتمام بمشكلة الإسكان في الكويت يعكس أهمية المشكلة وأبعادها. وتدور كافة الاقتراحات التي قدمت كل المشكلة حول ضرورة التخطيط طويل الأجل حيث أن غياب التخطيط في الماضي هو الذي أدى إلى تعقد المشكلة وظهورها بالشكل الذي تواجهه الكويت الآن.

والواقع أن تحديد الفلسفة التي يقوم عليها التخطيط أهم من الدعوة للتخطيط في حد ذاته. ويلزم في البداية إلقاء الضوء على عدد من النقاط التي تضع مشكلة الإسكان في إطارها الصحيح:

أولاً: أن مشكلة الإسكان مشكلة تكاد تكون عامة تواجهها معظم دول العالم بغض النظر عن نظامها الاقتصادي والسياسي، ولكن من الملاحظ أن هذه المشكلة ترتبط عادة بحالة «تزايد السكان» وندرة «الموارد الرأسمالية» المتاحة كما

هو الحال في مصر والهند، ولكن في حالة كالكويت نجد أن أزمة الإسكان تظهر في ظل موارد رأسمالية كبيرة وعدد قليل من السكان نسبياً، مع محدودية الأرض المتاحة. وقد يعلل البعض أن المشكلة تنبع من ندرة القوى العاملة. وإذا كان هذا ــ إلى حد ما ــ من العوامل المؤثرة، إلا أنه يلاحظ أن الصناعة التشييدية يمكن أن تعتمد على الكثافة الرأسمالية إلى حد كبير.

ثانياً: الدورة التشييدية (Building Cycle) ذات طبيعة طويلة الأجل، مما يعني أن الاختلال في التوازن ما بين العرض والطلب يحتاج لفترة زمنية طويلة للتصحيح والعودة إلى التوازن فإذا ظهر فائض في المعروض، فإن هذا الفائض لا يختفي خلال فترة قصيرة والعكس صحيح، والمثل هنا ما حدث في الكويت في قطاع الفنادق، فمن ندرة شديدة ولفترة طويلة إلى وفرة كبيرة ما زالت مستمرة، وطول الفترة التشييدية لا يعني فقط صعوبة التصحيح بل يعني أيضاً كبر حجم المخاطرة. فمن المعروف، أن التداول في العقار ليس بالأمر السهل أو السريع، فالعقار ليس قابلاً للحركة والانتقال، ومن ثم فقد يوجد فائض وعجز في نفس الوقت في أجزاء مختلفة من القطاع الإسكاني، ولذلك لا يمكن تحقيق التوازن عن طريق البديل أو النقل وقد يمكن أن يكون هناك

توازن بين العرض والطلب على المستوى العام الكلي، ولكن توجد اختلالات احتكاكية في الأسواق الفرعية في سوق الإسكان، وهذا هو الحال في الكويت. فهناك فائض في الإسكان «الراقي» وهناك عجز في الإسكان «المحدود».

ثالثاً: المشكلة الإسكانية لا يمكن فصلها عن المشكلة السكانية بل هي أقرب المشاكل وأكثرها اعتماداً على حجم السكان وتكوينه، فالطلب في الأجل الطويل على الإسكان يعتمد أساساً على التغيرات في حجم السكان وتشكيله، فإذا كان تعريف السكان وحجمهم.. الخ غير محدد بل مبهم كما هو في الكويت، فعلى أي أساس ننظر للمشكلة الإسكانية بهدف حلها في الأجل الطويل؟؟

هل المطلوب هو توفير الإسكان للكويتيين فقط أم للوافدين العرب.. أم للأجانب.. أم للمجتمع؟!..

وما هي الأعداد المطلوبة للخطة التنموية في الكويت إن وجدت؟.

رابعاً: إن النقاش حول ما إذا كان موضوع الإسكان هو مسؤولية القطاع العام، أو القطاع الخاص هو نقاش غير واقعي، يهمل طبيعة المشكلة جذرياً، فليس هناك اختيار بين القطاعين، ولكن السؤال يتعلق بمجال كل قطاع ودوره

ومسؤولياته، فأقل دور للقطاع العام هو أنه القطاع الذي يحدد المنافع العامة التي ترتبط بالإسكان «تعبيد الطرق، المدارس، المستشفيات، الحدائق، الكهرباء والماء..» الخ.. ومن مسؤولياته كذلك المحافظة على البيئة، ومن ثم فليس هناك إسكان دون القطاع العام. أما أقل دور للقطاع الخاص في ظل اقتصاد حر فهو أن يعبر عن الطلب بكافة أنواعه، خاصة أن المسكن بالنسبة للفرد يمثل أهم المتطلبات الحياتية. ففي الكويت يأخذ القطاع الحكومي بصفة عامة دوراً هاماً نظراً لطبيعة الاقتصاد الكويتي، حيث أن الدخل يعتمد على العائدات النفطية أساساً وبذلك فإن الحكومة هي المصدر الرئيسي للدخل والإنفاق، وعند النظر إلى القطاع الخاص يجب ألا نهمل ضخامة الدخول والثروة في الكويت، مما قد يؤثر بطريقة غير مباشرة وغير متناسبة مع أعداد المتحكمين بها على تكوين الطلب ونوعيته.

على ضوء ما سبق، تتبين أهمية التخطيط وحتميته، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار المحور الآخر والأساس لإطار أي مشكلة وهو الاقتصاد الكويتي. فالاقتصاد الكويتي اقتصاد غير مستقر ومعرض للتقلبات. ففي حالة توافر السيولة تزداد المضاربة والدخول في سوق الاستثمار قصير الأجل. وفي حالة نقص السيولة يهرب رأس المال من العقار والبناء لاتسامه

بعدم السيولة إلى مجالات أخرى مما يزيد من حدة المشكلة. ومن جانب آخر يؤدي وجود التقلبات الاقتصادية الدائمة إلى اتباع الدولة سياسة قصيرة الأجل. ففي حالات توافر السيولة وارتفاع الدخول والرخاء الظاهري يقل الاهتمام بالمشكلة الإسكانية خاصة في الأجل الطويل. وفي حالة انخفاض دخل الحكومة من عائدات النفط يتسم السلوك بالتردد خاصة في حالة الاستثمارات طويلة الأجل مثل البناء. كل ذلك يشير إلى ضرورة التخطيط، ولكن تحديد فلسفة واضحة وإطار عملي وواقعي للتخطيط يوفق بين المصلحة الخاصة والعامة، هو ضمان نجاحه في تحقيق الهدف المتوقع منه.

والفلسفة التي أدعو إليها تعتمد في المقام الأول على القطاع الخاص بعد إزالة العقبات التي تحول دون حركته الفعالة. أما القطاع العام فدوره هو التوجيه والتدعيم وضمان عدم ظهور الاحتكارات أو الاختلالات. وفي هذا الصدد أطرح للمناقشة عدة اقتراحات :

أولاً ــ ضرورة وجود سوق مالي متخصص كبداية لتحرير السوق:

حتى الآن، ومع تطور القطاع المالي في الكويت بدرجة كبيرة، فإننا نجد أن الكويت تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في استثمارات طويلة الأجل، المؤسسات

المتخصصة الموجودة حالياً تركز على الاستثمار قصير الأجل أو الاستثمار خارج الكويت كما أشرت في مقالة سابقة «نحو سياسة اقتصادية واضحة في الكويت».

ومن المعروف أن الجانب المالي يلعب دوراً رئيسياً في تزاوج العرض والطلب، وان انعدام الجهاز المالي الكفؤ يحول دون تحقيق التوازن أو على الأقل تقليل الفجوة، فلو نظرنا مثلاً إلى بريطانيا لوجدنا أن ملكية المسكن أصبحت في متناول الغالبية العظمى من الشعب البريطاني، بمن فيهم ذوو الدخل المحدود، وهذا يرجع إلى حد كبير إلى انتشار البنوك المتخصصة في التسليف المسكني، وهي قائمة على مساهمة الأفراد بصفة عامة، تراعي بشروطها الأموال المتاحة للاقراض، وكيفية الاقراض حتى يكون في متناول الجميع بالإضافة إلى علاقتها بشركات التأمين التي تسهل توافر القروض للقطاعات المختلفة من الشعب.

هنا في الكويت، لا بد للدولة أن تلعب الدور القيادي لتأسيس مثل هذه المؤسسات المتخصصة في الاقراض المسكني، ويشاركها في ذلك جميع الكويتيين الذين هم بحاجة إلى مسكن، حسب مقدرته المالية. ومن الواضح أن هذه المؤسسات تقوم بالاستثمار السريع، بينما العوائد المتوقعة ستكون ذات طابع طويل الأجل بفائدة معتدلة. فالجانب

الأكبر من الربحية يتمثل في ارتفاع القيمة الرأسمالية، وكذلك تشجيع الأفراد على الادخار بغرض تمويل الإسكان.

ثانياً ـ تنمية وتدعيم قطاع عام قادر على خلق المنافسة الفعالة ومنع الاحتكار:

كما ذكرت سابقاً، فإن وجود الثروات الكبيرة في الكويت قد يؤدي إلى ظهور احتكارات في مجالات متعددة في قطاع التشييد والإسكان، وتنعكس أضرار الاحتكار على قطاعات أخرى من الاقتصاد الوطني. فمن الممكن أن يلعب القطاع الحكومي دوراً رئيسياً في منع الاحتكارات وضمان حرية المنافسة الفعالة، ولو تصورنا وجود ثلاث مؤسسات تنتمي إلى القطاع العام من ناحية الملكية، ولها استقلالها الذاتي وعدم ارتباطها بالروتين والبيروقراطية:

أولها مؤسسة مالية تقود المنافسة في الإقراض المسكني، وتغطي متطلبات ذوي الدخول المحدودة. والثانية مؤسسة للاستشارات الهندسية والمعمارية تتنافس مع بيوت الخبرة الخاصة لتقليل المغالاة في الأسعار، والثالثة مؤسسة قائمة على إحداث الأنظمة التكنولوجية في مجال البناء والتشييد، تخلق نوعاً من المنافسة الصحية في مجال التنفيذ.

مثل هذه المؤسسات الثلاث ستخلق منافسة في المجال

المالي، والاستشاري، والتنفيذي، وتعطي للدولة مجالاً في نطاق المنافسة لتنفيذ سياستها الإسكانية.

ولا بد من ذكر أن نواة هذه المؤسسات موجودة حالياً في الكويت، ولكن يجب إعادة النظر في فلسفتها وطريقة عملها حتى تتناسب مع الفلسفة الجديدة التي تتبناها الدولة في قطاع الإسكان.

إن نجاح مثل هذه السياسة يتطلب أن تعطي الدولة صورة واضحة وصريحة عن سياستها السكانية، حتى يمكن على أساسها القيام بالتخطيط بالنسبة للإسكان سواء على مستوى القطاع الخاص أو القطاع العام.

ثالثاً ـ تبسيط الإجراءات الحكومية واتباع سياسة جديدة لتوزيع مساكن الدخل المحدود:

والقطاع الخاص يأتي في المقام الأول، إذ من الضروري تبسيط الإجراءات الحكومية حتى يتسنى للقطاع الخاص أن يتحرك بالسرعة المطلوبة لمنع تفاقم المشكلة ، كذلك إعادة النظر في سياسة توزيع الأراضي «القسائم» بصورة تأخذ في الاعتبار محدودية الأرض في الكويت من ناحية، واختلاف الأذواق والرغبات بالنسبة للفرد من ناحية أخرى.

فقد يكون من المناسب مثلاً، أن تقوم الحكومة بتحديد المناطق التي تخصصها للمشروعات الإسكانية الجديدة، وتحدد بوضوح خططها فيما يتعلق بالمرافق العامة والإجراءات والقيود التي تتعلق بالبناء والمحافظة على البيئة، وفي نفس الوقت تحدد سعر المتر المربع في تلك المناطق والحد الأقصى للمساحات المسموح بها لأي قسيمة، ثم تحدد المبلغ الكلي الذي تخصصه لكل فرد كإقراض حكومي معان، وباستطاعة الفرد كذلك أن يقترض من المؤسسات المتخصصة لتغطية التزاماته بالنسبة للسكن. وبذلك تكون هناك مرونة في حدود الحد الأقصى للمديونية عامة وخاصة. فقد يفضل البعض قطعة صغيرة من الأرض لتخفيض مديونيته. والآخر قد يكون في إمكانه تسديد المديونية بالنسبة لقطعة أكبر من الأرض. ومن ناحية أخرى تعطى للفرد حريته في اختيار الأرض والمسكن الذي يناسب ذوقه في حدود الخطة الإسكانية العامة للدولة وشروط البلدية.

وهناك نقطة أخرى تتعلق بمشروعات الدولة الخاصة بمساكن الدخل المحدود. وهي أن تقوم الدولة ببناء هذه المساكن على أساس أن تكون نسبة كبيرة منها للتأجير، وذلك لمواجهة اختلال التوازن في الأجل القصير، وإدخال المنافسة في سوق «السكن بالإيجار» مما يؤدي إلى تخفيض الإيجارات إلى

مستوى يتناسب مع العلاقة بين الإيجار إلى رأس المال. بالإضافة إلى ذلك فإن تواجد قطاع سكني حكومي بالإيجار سيخفف من الضغط الناجم عن تزايد الطلب في فترات معينة على المساكن من جانب غير الكويتيين.

إن الإطار السابق المقترح لتخطيط مشكلة الإسكان في الكويت يأخذ في الاعتبار كافة الملاحظات التي تم الإشارة إليها في البداية، فيحدد علاقات متناسقة توازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وبين دور القطاع العام ودور القطاع الخاص وبين متطلبات ذوي الدخل المحدود ومتطلبات ذوي الدخول الأخرى في ظل نظام قائم على حرية الفرد في الاختيار وبخاصة من أهم متطلبات حياته ألا وهي «السكن».

□ □ □

المشكلة السكانية .. والعمالة .. والإنتاج

إن المشكلة السكانية في الكويت وإن كانت المشكلة الرئيسية بل والأساسية في البلاد إلا أنها متشابكة اقتصادياً واجتماعياً وترتبط بكثير من العوامل الخارجية مما يجعل من الصعب النظر إليها بحدودية.

والمشكلة السكانية مرتبطة ارتباطاً جذرياً بالعمالة والانتاج ولا يمكن النظر إليها بمعزل عن هذين المتغيرين أو في إطار لا يربطها بأهداف المجتمع التي تشكل ركناً أساسياً فيه. والإطار المقدم لدراسة المشكلة السكانية وعلاقتها وارتباطها بأهداف المجتمع هو إطار إحصائي يشمل الاستراتيجية طويلة الأجل للاقتصاد الكويتي ويتضمن هدفين: أولهما ذو طابع اقتصادي يتمثل في تحقيق قاعدة اقتصادية متوازنة عن طريق تنمية القطاع الداخلي غير النفطي إلى أقصى حد؛

والثاني ذو طابع اجتماعي سياسي، وإن كان له

مضمون اقتصادي مهم، ويتمثل في تحقيق هيكل متوازن للعمالة في إطار من الانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي.

وفي ظل هذا الإطار يمكن التمييز بين سياسات أربع للمشكلة السكانية:

أولاً ـ ما يمكن أن يطلق عليه السياسة المتناقضة داخلياً:

وهي سياسة مقيدة وغير واقعية من الناحية السكانية، ترفض الاعتراف بالحقوق المدنية.. والجنسية والإقامة.. الخ لغير الكويتيين. أما فيما يتعلق باستيراد العمالة فإنها على العكس غير مقيدة لاعتبارات إنتاجية من وجهة نظر الداعين لها. وهذه السياسة تشبه إلى حد كبير السياسة السكانية الحالية في الكويت. ومصدر التناقض في هذه السياسة أنها تضع شروطاً شكلية فقط على استيراد العمالة، ولا تأخذ في الاعتبار المهارة، الكفاءة، التخصص، درجة الحاجة، درجة التعليم، ولا تميز بين العربي وغير العربي.. والنتيجة تزايد كبير في نسبة غير الكويتيين الأميين، حيث يشكلون حسب تعداد سنة ١٩٧٥، ٦٩,٦٤٠ أمياً من مجموع العمالة غير الكويتية ٢١١,٤٤٤ أي أن نسبة الأميين تزيد ثلاثة أضعاف

الجامعيين. ومصدر آخر للتناقض هو أن الكويتيين أصبحوا أقلية حسب سياسة الباب المفتوح. وما زالت الحكومة تضع قيوداً على الجنسية والإقامة دون تمييز لحاجة الاقتصاد الكويتي للكفاءات، والمهارات ولأبناء تربوا على أرض الكويت. ومن ناحية التأثير الإنتاجي لتلك السياسة نجد أن تركيز العمالة في قطاع الخدمات وظهور البطالة المقنعة في دولة كالكويت تعاني من ندرة القوى العاملة.

ثانياً ــ السياسة المغلقة:

فيما يتعلق بهيكل السكان وبالنسبة لاستيراد العمالة وتهمل الجانب الإنتاجي، وتدعو هذه السياسة لعدم استيراد العمالة الوافدة، وإنهاء الإقامة وعدم تجديدها، وتخفيض نسبة الوافدين للسكان كهدف رئيسي، وترفض التجنيس والإقامة الدائمة والحقوق المدنية الخ. وكذلك فهي لا تميز بين فئات العمالة الوافدة من ناحية المصدر. ودعاة هذه السياسة يتجاهلون تأثيرها على الإنتاج.. وعلى مستوى المعيشة. هذا وأنه لا خلاف بأن الكويت ستبقى بحاجة إلى العمالة الوافدة المتخصصة كغيرها من الدول كبريطانيا وسويسرا.

ثالثاً ــ السياسة غير المقيدة:

وتركز الاهتمام على الإنتاج دون النظر إلى النتائج الاجتماعية العكسية لسياسة الباب المفتوح في استيراد العمالة

والتساهل في الإقامة والجنسية دون النظر إلى ذوبان الشخصية الوطنية وعدم التوافق الاجتماعي والمشاكل السياسية والاقتصادية التي ترافق هذه السياسة.

رابعاً ـ السياسة المعتدلة:

تنظر إلى الإنتاج على أنه محور القرار وارتباطه الكلي بكل من العمالة والسياسة السكانية، والتناسق، فيما بينها، آخذة في الاعتبار التوفيق بين متطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي من ناحية، والتوافق الاجتماعي والعوامل الإنسانية من ناحية أخرى، وهذه السياسة تتفق وأهداف الكويت.

وتقوم هذه السياسة على وضع استراتيجية واضحة للاقتصاد تحدد الأهداف الطويلة الأجل للإنتاج من حيث الكم والنوع، وبناء على ذلك نحدد احتياجات الاقتصاد الكويتي من العمالة الكلية، من حيث المهارة والكفاءة، الحالة التعليمية، التخصص.. الخ ثم نحدد العمالة الكويتية المتاحة بناء على سياسة إيجابية لتنمية الموارد البشرية الكويتية نوعاً وكمّاً، وبعدها يمكن تحديد احتياجات الكويت من العمالة الوافدة المتخصصة حسب المصدر، مع إعادة النظر في قوانين الإقامة والجنسية.

وليس هناك شك في مدى حاجة الكويت إلى الكفاءات العربية التي خدمت الكويت وإلى من ولدوا على أرض الكويت وتخرجوا من مدارسها وضرورة إعطائهم الحق في الجنسية دون تردد. ولكن المشكلة ليست مشكلة عمالة وافدة في المستقبل فقط، لأن الدول المصدرة للعمالة كمصر مثلاً لن تكون مستقبلاً في وضع يمكنها من تصدير العمالة الماهرة حيث ستكون بحاجة إلى العمالة الماهرة لمشاريعها الإنمائية. وفي مثل هذه الظروف يتحتم على الدول المستوردة للعمالة كالكويت مثلاً أن تستغل طاقاتها البشرية المعطلة وتقوم بخطة تعليمية وتدريبية تتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الآن. إن اتباع خطة مدروسة متكاملة للعمالة والتعليم والتدريب والمهارات يمكن أن يحل مشكلة العمالة المزمنة في الكويت.

□ □ □

إطار اقتصادي ـ اجتماعي لتحديد الحجم والتشكيل الأمثل للعمالة والسكان !

تعالج هذه المقالة مشكلتين من أهم المشاكل التي تطرح نفسها في أي مناقشة تتعلق بتخطيط العمالة والسكان في الكويت وهما:

أولاً: الحجم الأمثل للسكان الذي يحقق هيكلاً اقتصادياً متوازناً وهيكل عمالة متوازناً.

ثانياً: التكوين السكاني الذي يتفق مع الأهداف الاقتصادية، فالأمر لا يقتصر على تحديد الحجم الأمثل للسكان بل يتطرق إلى مكونات هذا الحجم الأمثل لما لذلك من أهمية في تحقيق التوافق الاجتماعي والاستقرار السياسي في ظروف انخفضت فيها نسبة الكويتيين وزادت فيها نسبة الأجانب غير العرب.

والواقع أن المشكلتين على درجة كبيرة من الارتباط. فإذا نظرنا للمشكلة الأولى وهي الحجم الأمثل للسكان وجدنا

أن هناك عديدا من الكتابات النظرية والدراسات التطبيقية التي تعالجها ولكن من خلال الحالات التي تتسم بالوفرة النسبية للسكان والزيادة المطردة التي لا تتناسب مع الموارد المتاحة. وبالتالي يعني الحجم الأمثل للسكان تخفيض الزيادة في السكان. والوضع في الكويت يختلف، فالكويت تعاني من الندرة مما يزيد من اعتمادها على الأيدي العاملة المستوردة لمواجهة متطلبات نموها الاقتصادي. ومع تزايد الاعتماد على غير الكويتيين تظهر المشكلة الثانية وهي التكوين الأمثل للسكان بحسب الجنسية والذي يحقق التوافق الاجتماعي والاستقرار السياسي. وهذا الارتباط بين المشكلتين يحتم ضرورة دراستهما من خلال إطار واضح يحدد العلاقة بين الإنتاج والعمالة والسكان. وقد قُدِمَ هذا الإطار من خلال الدراسة المطولة التي قدمتها الدكتورة سعاد الصباح لمؤتمر النمو السكاني والتي تضمنت ثلاثة أهداف:

أولاً: اقتراح إطار يتناول موضوعي الحجم الأمثل للسكان والعمالة، والتكوين الأمثل للسكان والعمالة. هذا الإطار يتسم بالواقعية، أي يتفق مع ظروف الكويت، ويكون قائمًا على أسس نظرية سليمة.

ثانياً: محاولة تطبيق الإطار المقترح للوصول إلى تقديرات مبدئية لكل من الحجم الأمثل والتطور المتوقع

للسكان والعمالة، ومن ثم حجم الفجوة في عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ مستخدمة بيانات ١٩٨٠ كأساس.

ثالثاً: التركيز على الفجوة، واقتراح سياسات لسدها مع التركيز على التجنيس والإقامة للعرب بصورة خاصة.

ولأغراض التحليل، يمكن تعريف المجتمع الكويتي تعريفاً موسعاً يغطي كل السكان الذين يعيشون في الكويت في الوقت الحالي بغض النظر عما إذا كان في نيتهم البقاء والاستقرار أم يعتبر وجودهم وقتياً والحجم الأمثل للسكان ارتكاز على المعيار الاقتصادي بأنه ذلك الحجم الذي يتفق مع تحقيق توازن في هيكل البنية الاقتصادية، وتوازن في هيكل العمالة وهو ذلك الحجم الذي يتناسب مع الحد الأقصى للإنتاج الكلي المعتمد على الإنتاج الداخلي غير النفطي، ويحقق في نفس الوقت أقصى درجة من التوازن في هيكل العمالة، معتمداً على أقل نسبة من العمالة الأجنبية.

ويعتمد أسلوب الدراسة إطاراً نظرياً يتخذ العلاقة بين الإنتاج والعمالة والسكان كأساس ومنه يتم بناء نموذج رياضي يحدد الإطار التنموي للكويت في الأجل الطويل. وتعتمد الدراسة على استخدام نموذج يمثل الأهداف الاقتصادية للكويت في الأجل الطويل وتتمثل في بناء هيكل

اقتصادي متوازن معتمد على القطاع الداخلي غير النفطي، وتحقيق أكبر تخفيض ممكن في نسبة العمالة الأجنبية، ويتضمن النموذج العلاقات الاقتصادية الرئيسية التي تتحكم في حركة الاقتصاد الكويتي وتطوره، منها علاقة الإنتاج، العمالة، رأس المال وعلاقات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وتركيب العمالة من ناحية النوع والجنس بالإضافة إلى علاقات حركة تبين التراكم الرأسمالي، وتراكم الثروة في الخارج.

ولقد تم تطبيق النموذج على أساس عدة افتراضات تتعلق بمعدل النمو المرغوب فيه للإنتاج الكلي والإنتاج الداخلي غير النفطي والتغيير السنوي الصافي في العمالة الأجنبية، وفي نسبة مساهمة المرأة الكويتية بالعمل، والاستثمار المرغوب فيه، في القطاع الداخلي غير النفطي، وفي الإنتاج النفطي، وافتراضات أخرى تتعلق بسعر النفط، والزيادة في الإنفاق الحكومي، والزيادة في السكان من الأناث الكويتيات والزيادة في العمالة من الذكور.

وبتطبيق النموذج تم الحصول على تقدير مبدئي للحجم الأمثل للعمالة هو ٥٩٢,١٢٤ عاملا لعام ١٩٨٥ و ٦٧٣,٤٩٢ عاملا في عام ١٩٩٠ .

ولتحديد الحجم الأمثل للسكان نستخدم تقديرات الحجم الأمثل للعمالة المشار إليه آنفا ثم نحدد مسار نسبة المساهمة في قوة العمل خلال الفترة حتى سنة ١٩٩٠. وسأطبق نسبة المشاركة في العمل الكلية النسبية للكويتيين وغير الكويتيين. واعتماداً على العلاقة المعروفة بين الدخل ونسبة المساهمة في سوق العمل خلال المراحل المختلفة للتنمية، افترض أن نسبة المساهمة الكلية لسنتي ١٩٨٥/١٩٩٠ ستبقى على ما هي عليه لسنة ١٩٨٠ أي ٣٥,٦٪ حسب الإحصاءات الأخيرة. وتم التوصل للتقديرات المبدئية للحجم الأمثل للسكان عن طريق قسمة الحجم الأمثل للعمالة على نسبة المساهمة «في العمل» وعلى هذا الأساس فإن التقديرالمبدئي للحجم الأمثل للسكان هو ١,٦٦٣,٢٧٠ نسمة في سنة ١٩٨٥ و١,٨٩١,٨٠٣ نسمة في سنة ١٩٩٠.

ولتقدير الفجوة لا بد من تحديد التطور المتوقع في العمالة والسكان من الكويتيين. حيث افترض استمرار الظروف الحالية سواء بالنسبة للزيادة السكانية أو المساهمة في العمل حتى سنة ١٩٩٠. ومنها ينتج التقدير المبدئي للعمالة الكويتية الكلية لسنة ١٩٨٥ وتقدر بـ ١٤٩,٢٠١ عامل وفي سنة ١٩٩٠ تصل العمالة الكلية الكويتية الى ٢٢٠,٠٣١

عـاملا ، ومن تقـديرات العمـالة المتـوقعة ونسبـة المساهمـة في العمـل بالنسبـة للكـويتيـين ٣١,٩٪ يمكن استنتـاج التقـديـر المتـوقع للسكـان الكـويتيـين ليصـل ٧٣٨,٦٠٥ نسمـة سنـة ١٩٨٥ ، ٩٦٤,١٠٥ نسمة سنة ١٩٩٠ .

والأرقام المشار إليها سابقاً بالنسبة للعمالة ومن ثم السكان يمكن النظر إليها على أن تقديرات أرقام الحجم الأمثل تمثل الطلب المرغوب فيه، بينما التقديرات المتوقعة للكويتيين تمثل العرض المتوقع المتاح، وواضح أن هناك فجوة بين الطلب المرغوب فيه والعرض المتاح سواء كان بالنسبة للعمـالـة أو السكـان، حيث تقـدر الفجـوة في العمـالـة بـ ٤٤٢,٨٢٣ عـاملا سنـة ١٩٨٥ وتمثل ٧٥٪ من الحجم الأمثل للعمالة، وفي سنة ١٩٩٠ تقـدر ٤٥٣,٤٥١ وتمثل ٦٧٪ من الحجم الأمثل للعمالة ، هذا الانخفاض النسبي في الفجـوة يعود إلى أن هـذه التقديـرات قائمـة عـلى أسـاس أن الدولة ستتبع خطة مـدروسة ومنفـذة ويمكن لكم أن تتصوروا ماذا سيكون عليه الحال بالنسبة للإنتاج والعمالة والسكـان إذا استمـر الحال عـلى ما هـو عليه الآن ، وانعكـاس الفجـوة في العمـالـة عـلى السكـان يتمثـل في فجـوة سكـانيـة تقـدر بـ ٩٢٤,٦٦٥ نسمـة لسنـة ١٩٨٥ وتمثـل ٥٦٪ من الحجم الأمثل للسكان وتقدر بـ ٩٢٧,٦٩٨ نسمة سنـة ١٩٩٠ وتمثل ٤٩٪ من الحجم الأمثـل للسكـان ويـرجـع هـذا الانخفـاض

النسبي في الفجوة السكانية لافتراض الجهود التنموية للدولة .

والسؤال هنا: هو كيف يمكن معالجة الفجوة؟ . . هناك طريقان لذلك: أولهما سهل وهو يتلخص في استيراد العمالة الأجنبية بغض النظر عن النتائج المترتبة على ذلك من ناحية التوافق الاجتماعي أو الاستقرار السياسي. ثانيهما وهو اتباع سياسة مدروسة تبدأ باتخاذ خطوات إيجابية لتحسين نسبة المساهمة في العمل بالنسبة للكويتيين عموماً وتحسين الكفاءة الإنتاجية وإدخال التكنولوجيا الحديثة، ثم تحديد نسبة منخفضة للأجانب «غير العرب». فمثلاً لو افترضنا زيادة مساهمة الذكور إلى ٤٠ ٪ سنة ١٩٨٥ وزيادة مساهمة المرأة إلى ١٩ ٪ وتحسين الكفاءة الإنتاجية بنسبة ١٠ ٪ وتحديد نسبة الأجانب من الأوروبيين والأميركيين ١,٥ ٪ وتخفيض نسبة الآسيويين من ٢٥,٨ ٪ سنة ١٩٨٠ إلى ١٠ ٪ على الأكثر وتحسين نسبة مساهمتهم في العمل لتصل إلى ٤٣ ٪ انخفضت الفجوة العمالية إلى ٢٨٣,١٥٧ عاملا وتمثل ٥٢ ٪ من الحجم الأمثل للعمالة وينعكس ذلك على انخفاض في الفجوة السكانية ٤١,٧ ٪ من الحجم الأمثل أي أن نسبة الكويتيين ستصل إلى ٥٨,٣ ٪ أما ما تبقى من الفجوة فيعتمد منطقياً على العمالة العربية، غير أن الأمر ليس موضوع أرقام فقط ومع ذلك فلابد أن تؤخذ في الاعتبار .

وبالنسبة لحجم العمالة العربية فإنه سيأخذ في الانخفاض لتلبية احتياجات التنمية في الدول العربية المصدرة للعمالة، كذلك يجب أن ينظر إلى العمالة والسكان العرب كعامل من عوامل تحقيق التوازن في هيكل العمالة والسكان في الدول الخليجية، وهنا يصبح الشعور بالاستقرار ومن ثم الانتماء من أهم دوافع الاستمرارية وتحسين الإنتاجية بالنسبة للعرب المقيمين في الكويت وهنا فإن الحاجة الملحة للاقتصاد الكويتي وللكيان الكويتي هو أن تتبنى الدولة سياسة أكثر موضوعية بالنسبة للتجنيس والإقامة إذا عرفنا أن نسبة العرب المقيمين في الكويت ١٥ سنة فأكثر هي ٢٢,٩٪ في سنة ١٩٨٠ أي أن عددهم ٨٤,٨٥٦ نسمة فلو طبقنا قوانين الدول الأكثر تزمتاً بل وتعصباً على هؤلاء لاستحقوا اكتساب الجنسية، أي أن الأمر لا يجب أن يكون موازياً كما هو الحال الآن في الكويت بل أنه وجوبياً متى توافرت شروط الإقامة «السير والسلوك» الخ دون التقيد بحد عددي أقصى وأنا من أشد المتحمسين والداعمين لمنح الجنسية الكويتية لأبناء البادية وقوات الجيش والأمن وللعرب متى استوفوا شروط الإقامة فإذا طبقنا هذه النسبة على التقدير بالنسبة للعمالة والسكان لكان عدد السكان العرب الذين من حقهم كسب الجنسية ١٥٨,٩١٣ نسمة سنة ١٩٨٥.

ولا شك أن البداية تكون في إعادة النظر في قانون

الجنسية إذ أن انقضاء سنين طويلة على هذه القوانين موضع التطبيق قد كشف إلى حد كبير مدى القصور في القانون في متابعة احتياجات المجتمع الكويتي.

١ ـ إن القانون حدد مدة طويلة للإقامة وهي ١٥ سنة من تاريخ نشر القانون وليس من تاريخ بدء الإقامة.

٢ ـ مع توافر شروط الإقامة فإن حق الحصول على الجنسية مع توافر باقي الشروط ليس حقاً مكتسباً، بل يبقى الأمر مرهوناً برأي اللجان ورأي مجلس الوزراء. والوزير يملك بمطلق إرادته إعطاء الجنسية دون توافر أي شرط حسب المادة الخامسة.. إذا كان طالب الجنسية قد أدى للبلاد خدمات جليلة وهذا تعبير مطاط.

٣ ـ إن تشديد المشرع في شرط توالي الإقامة ليس له ما يبرره.

٤ ـ حرم القانون الكويتي على طالب الجنسية حق الانتخاب أو الترشيح أو التعيين في أي هيئة نيابية إلا بعد مرور عشرين سنة على اكتسابه الجنسية، معنى ذلك أنه سيصل إلى صندوق الانتخاب بعد هذه القيود على عكازين، وقد وصل إلى سن الشيخوخة.

٥ ــ من الناحية الإنسانية لا يوجد أي معنى للتفرقة بين الجنسية الأصلية والمكتسبة فيما يتعلق بالحقوق، إذ أن المتجنس يقوم بواجباته غير منقوصة.

٦ ــ في المرحلة الحالية التي يتم فيها الانتقال من سياسة متزمتة إلى سياسة أكثر واقعية يجب النظر إلى السماح بازدواج الجنسية، وخاصة بالنسبة لمواطني الدول العربية التي تسمح قوانينها بذلك، مثل العراق، مصر، لبنان. ولا شك إن إصلاح قانون الجنسية يتطلب بطبيعة الحال إعادة النظر في قانون الإقامة وقانون العمل بحيث يتبع مبدأ التدرج من التصريح بالعمل سنوياً إلى الإقامة المحدودة ومنها إلى الإقامة التلقائية ثم حق الطلب للتجنيس وأخيراً الحق التلقائي للتجنيس متى استوفيت الشروط اللازمة لذلك.

ومن ناحية أخرى لا بد أن تتبع سياسات تؤثر مباشرة على حجم السكان من ناحية وسياسات تؤثر على نسبة المساهمة في العمل. وتشجع في الدخول لسوق العمل والاستمرار فيه، وسياسات تتعلق بتحسين الكفاءة الإنتاجية وإدخال التكنولوجيا الحديثة.

والإطار المقترح لحل مشكلة الحجم والتشكيل الأمثل للعمالة والسكان هو إطار جزئي يعتمد أساساً على معيار

اقتصادي مؤداه تحقيق هيكل اقتصادي متوازن وهيكل للعمالة متوازن. ويظل التساؤل حول كيفية بناء إطار عام لتحديد الاحتياجات السكانية للكويت يشمل المعيار الاقتصادي ويأخذ في اعتباره النواحي الأمنية والاستراتيجية، ويتسم بالواقعية والدقة.

□ □ □

كارثة سوق المناخ.. مرآة لأزمة الاقتصاد الكويتي!

الاقتصاد الكويتي كان ولا يزال اقتصاداً غير متوازن يعتمد في نموه وتطوره على مادة أولية قابلة للنفاذ وهي النفط الخام. وعائدات النفط تمثل الجزء الأكبر من الإيرادات الخارجية ودخل الحكومة والدخل القومي. وهو ما يشكل خطراً على الاقتصاد الكويتي في الأجلين القصير والطويل. فعلى المدى القصير تؤدي تقلبات أسعار النفط، والطبيعة الموسمية للطلب عليه وحساسيته للأحداث السياسية سواء أقليمية أو دولية والتغير في أسعار التبادل الأجنبي ولا سيما الدولار إلى آثار سيئة على الاقتصاد القومي. أما على المدى الطويل، وبافتراض قرب نفاذ عصر النفط، تظهر مشكلات جسيمة فيما يتعلق بمدى تكييف الاقتصاد لمثل هذا الوضع واستمرار نموه وتطوره دون وجود قطاع داخلي غير نفطي يمكن أن يتحمل مسؤولية استمرار تطور الاقتصاد الكويتي.

والواقع أن تزايد عائدات النفط منذ السبعينات لم يخلق

اقتصاداً غير متوازن فقط بل ساهم في تمهيد الطريق للأزمة الحالية التي يعانيها الاقتصاد الكويتي وهي ظهور سوق المناخ. فالعائدات البترولية التي تدفقت مع ارتفاع أسعار النفط الخام كانت أكثر من القدرة الاستيعابية للاقتصاد والتي تتمثل في قاعدة إنتاجية محدودة نشأت وتولدت عن وجود كثير من العوامل:

أولها: اختلال التوازن في عوامل الإنتاج، وذلك في شكل وفرة رأس المال من جانب وقلة الأراضي القابلة للزراعة، ونقص الأيدي العاملة الماهرة ورجال الإدارة الاكفياء من جانب آخر مما أدى إلى صعوبة وجود فرص استثمار حقيقية.

وثانياً: عدم المزاج السليم بين الاستثمارات، حيث تركز الاستثمارات في الكويت على الأنشطة التي تدر ربحاً سريعاً فقط مثل المشروعات العقارية والإنشائية والاستثمارات المالية وتبعد عن الاستثمارات الإنتاجية أو الصناعات الحافزة.

ثالثاً: عدم كفاية النظام المالي، فرأس المال وحده لا يكفي لخلق نظام مصرفي سليم قادر على توجيه رأس المال إلى المجالات الإنتاجية وتوليد مزيد من النمو.

والواقع أن الكويت وإن كانت تتميز بارتفاع مستوى المدخرات بالنسبة للفرد إلا أن المشكلة هي كيفية تحويل هذه

المدخرات إلى استثمارات محلية منتجة في ظل ظروف يفتقر فيها الاقتصاد إلى مؤسسات مالية يمكنها تقديم مجالات جذابة للاستثمار وسوق مالية منظمة أو سوق لرأس المال.

وقد كان ضعف الأدوات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية عاملاً آخر ساهم بدوره في تمهيد الطريق لظهور سوق المناخ. فالضرائب تكاد تكون منعدمة وأسعار الفائدة اتسمت بالجمود النسبي، إلى جانب غياب الدين العام مما قيد مقدرة الحكومة على التحكم في السيولة النقدية والتضخم النقدي.

ولم يكن وجود فائض مالي كبير سجين منذ السبعينات والقدرة الاستيعابية المحدودة للاقتصاد الكويتي ذي القاعدة الإنتاجية المحدودة وعدم وجود نظام مصرفي سليم أو سوق لرأس المال هي كل مشاكل الاقتصاد الكويتي، صحيح أن هذه العوامل كانت من معالم أزمة الاقتصاد الكويتي إلا أن المناخ الاقتصادي العام كان يعاني من نقاط ضعف أخرى ساهمت في تهيئة الجو العام لأزمة اقتصادية مستمرة وجذرية.

وسياسة التوظيف التي تتبعها الدولة والتي تتخذ وسيلة لتوزيع الدخل أدت إلى تسوية سعر الأيدي العاملة وأضعاف جاذبية العمل في المجالات الصناعية وبالتالي تثبيط همة

الاستثمارات في الصناعة مما ساعد على استمرار اختلال الهيكل الاقتصادي.

كما أن أسلوب «التثمين» الذي اعتمدت عليه الحكومة في مجال شراء/ بيع الأراضي لم يحقق هدف تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية ولم يكن من المرونة بشكل يمكن من مواجهة التقلبات الاقتصادية في الوقت المناسب. هذا إلى جانب الشعور العام بعدم الاكتراث في مجال التوظيف العام واللجوء إلى المضاربة والسعي وراء الربح السريع.

وفي ظل هذا المناخ الاقتصادي العام الذي لعب كل عنصر منه دوراً معيناً ظهر سوق المناخ كملتقى لرأس المال المتراكم السجين الذي بات يبحث عن منطلق جديد في حدود الاقتصاد القومي. وكان أول مجال للاستثمار في الأراضي والعقارات مما رفع سعرها بشكل لا يعكس حقيقة قيمتها. إلا أن ظهور طبقة جديدة من المستثمرين تبحث عن عائد سريع ومغر أدى إلى اتجاه رأس المال السجين إلى الاستثمار في أوراق مالية لشركات معظمها وهمية.. وظهر سوق المناخ.. ولم تحاول الحكومة بصورة جدية تنظيمه بحجة أنها لا تعترف بهذا السوق الجديد وإن الاقتصاد الكويتي اقتصاد حر! وتناست الحكومة أن الحرية الاقتصادية لا تعني فوضى اقتصادية، فالأسواق المالية في كل الاقتصاديات الحرة

تخضع لإجراءات ولوائح صارمة تهدف إلى حماية الفرد والمجتمع بصفة عامة. فأسواق الأوراق المالية الحقيقية لا تطرح فيها أسهم للتداول إلا لشركات حقيقية أثبتت ربحيتها أو شركات تبنتها البنوك المتخصصة وقدمتها للسوق، هذا من جانب العرض. أما جانب الطلب، فلا يتعامل في السوق إلا أعضاء السوق الذين يخضعون لضمانات مالية صارمة ويشترط أن يكونوا على درجة من الدراية والخبرة. وعادة ما تشكل للسوق لجنة عليا تكون مسؤولة عن مراقبة التداول ولديها سلطات الفصل والتوقيف والتصديق على التداول وفي حوزتها صندوق مالي يكفل حقوق صغار المستثمرين في حالة حدوث الإفلاس وما شابه ذلك.والتعامل يتم في سوق متعارف عليها ولها قدرها من الاحترام وليس في الطائرات أو الفنادق أو الديوانيات. وأعضاء السوق المالي يخضعون لقانون خاص ينظم أعمالهم وليس هناك تدخل من قبل النيابة أو غيرها من السلطات إلا بطلب من الهيئة المنظمة للسوق.

إن وجود مثل هذه الإجراءات لا يتنافى مع فلسفة الاقتصاد الحر بل على العكس يضمن فعاليته. أما السوق في الكويت فكان العرض فيه لشركات خارج السيادة الكويتية معظمها ليس له وجود إنتاجي فعلي. والمتعاملون فيه

لا يخضعون لأي إجراءات: فليس هناك فرق بين المستثمر والدلال والمضارب. والتداول يتم في أي زمان ومكان. أما أسلوب التعامل فكان دفاتر الشيكات التي أصبحت كمجلدات، والبيع والشراء كان يتم أحياناً بين الشخص وشركته الشخصية، ورفع الأسعار يتم بطريقة ميكانيكية عن طريق اتفاقيات أو إشاعات عن اتفاقيات. كل هذا دون وجود لجنة تراقب أو قانون يحاسب أو صندوق مالي يحمي صغار المستثمرين، وأصبحت النيابة هي أسلوب الفصل الفعلي للمعاملات.

إن عدم اعتراف الحكومة بالسوق لا يعني إهماله كلياً. فالسوق جزء من الاقتصاد الكويتي كما أن الحكومة لو أنها نظمت من البداية مجالات للاستثمار لما بحث رأس المال المتراكم عن تعاملات وهمية. ولو أن الحكومة أشرفت على تنظيم المعاملات وضمت الرقابة عليها لما وصل الأمر إلى كارثة سوق المناخ.

إن سمعة الكويت المالية في الخارج تأثرت بكارثة سوق المناخ وأصبحت البنوك الأجنبية تحذر التعامل مع بعض المراكز المالية الكويتية مما أثر على سعر الدينار الكويتي في وقت يتسم فيه سوق النفط العالمي بالكساد ويواجه سوق النفط الكويتي صعوبات في التسويق أدت إلى إعلان الحكومة،

ولأول مرة، توقع عجز مالي، مما خلق جواً عاماً من عدم الثقة بالاقتصاد الكويتي. هذا على الصعيد العالمي، أما محلياً فقد تركت الكارثة آثارها أيضاً. فقد المستثمر ثقته في الاستثمار داخل الكويت في وقت تتزايد فيه أهمية تنمية القطاع غير النفطي المحلي وبأسرع وقت.

ومما لا شك فيه أن الدولة وحدها هي القادرة على مواجهة هذا الوضع. فمن الضروري كبداية إغلاق سوق المناخ ولأجل غير محدود ومنع أي تداول يتم في أسهم الخليجيات حتى يتم وضع حد للشائعات ولعدم حدوث معاملات مالية تحت ظروف غير طبيعية تزيد من تعقد المشكلة. وأن تعلق الحكومة مسؤوليتها على صغار المستثمرين وتعويضهم حتى تعيد لهم الثقة في الاستثمار في الكويت. وفي نفس الوقت تعيد لجان محايدة تحت إشراف الحكومة وضع اليد على ممتلكات الأشخاص الذين هم في حالة إفلاس فعلي ويتحملون قدراً كبيراً من المسؤولية عما حدث. هذا إلى جانب الإسراع ببحث وضع ومستقبل سوق الأوراق المالية مع الاستعانة ببيوت الخبرة في هذا المجال لوضع لوائح تنظم التعامل في السوق ومن الضروري الاستفادة مما حدث والتأكد من كفاية أدوات السياسة الاقتصادية حتى لا تتكرر الكارثة ولا يظهر سوق مناخ آخر.

هذا من الجانب الاقتصادي، ولكن ما هي الأبعاد السياسية لسوق المناخ والتي تجعل منه في واقع الأمر موضوع الساعة على الساحة الكويتية؟ إن استمرار أزمة المناخ المؤثرة على قطاع كبير من الشعب سيكون له تأثير على درجة الثقة بالحكومة إذا استمرت الأزمة وتباطأ الحل. وكذلك فالتأثير الاقتصادي للأفراد سيؤدي إلى نوع من الضغط السياسي على صانعي القرار، للقيام بحل مشاكلهم المتشابكة. وقد أدت الأزمة إلى تغيرات سياسية منها استقالة وزير المالية.

وإذا بدأنا بالجو العام الذي ظهر فيه سوق المناخ، لوجدنا أنه تميز بخاصيتين هما الحرية والتخمة المالية. فإذا أخذنا عنصر الحرية وألقينا النظر على ما قبل هذه الفترة لوجدنا أن مجلس الأمة كان معلقاً والحريات شبه مقيدة. أما الفترة التي ظهر فيها سوق المناخ وانتعش فهي الفترة التي أعيد فيها مجلس الأمة لممارسة سلطاته وكذلك بالنسبة للحرية الصحافية.. وكانت وجهة نظر الدولة في تقديري أن الحرية لن تمثل أي خطر على الحكم في ظروف انتعاش اقتصادي وتخمة مالية. إذ أن الحرية عادة تمثل تهديداً للحكم متى كانت هناك ضائقة مالية تؤدي في النهاية إلى شيوع روح السخط والمعارضة. أما في حالات الرخاء وخاصة إذا كان رخاء غير عادي فإن الحرية تمثل بالنسبة للبعض نوعاً من الرفاهية

والامتداد الطبيعي لمجتمع الرفاهية. وإلى حد ما فإن هذا التحليل له قدر من الصواب فلا يمكن أن نتصور حدوث معارضة تزعج صانعي القرار في ظروف اقتصادية سهلة وميسرة. وإن أي معارضة ستكون متعلقة ببعض التفاصيل أو بكيفية تحقيق ضمان لاستمرار الرفاهية الاقتصادية والحرية السياسية. فإذا كانت الحكومة تتبنى الرفاهية والحرية، فإن المعارضة في تلك الأحوال تصبح أمراً شكلياً، وتجارب الدول تؤيد مثل هذا التحليل، فليس هناك تجربة في التاريخ الحديث سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة انهار فيها حكم أو تغير في ظروف رفاهية واقتصادية .

المفهوم العام للسياسة العامة للدولة في الحرية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود الانتعاش الاقتصادي واستمرار الرفاهية وليس المنطق خاطئاً في حد ذاته لو أن الدولة قامت بالتخطيط السليم للاقتصاد الكويتي وجندت كل الإمكانيات لامتصاص الأموال الهاربة، والأموال الضاربة. . ولكن مفهوم الحرية في الكويت قد استغل من قبل بعض الأفراد الذين اعتبروا أن الحرية غير مشروطة إلى أقصى الدرجات، ولتحقيق منفعة ذاتية وبأسرع وقت ممكن . واللوم لا يؤخذ على الأفراد فقط. فسياسة الدولة تقوم على اعتبار أن الانتعاش الاقتصادي هو ذلك الانتعاش القائم على الكسب السريع في

الأجل القصير. وكان للدولة تأثير مباشر في ثقة الناس بالكسب السريع سواء عن طريق الأراضي سابقاً ومن ثم سوق المناخ. وشجعت الدولة سوق المناخ فعلياً سواء كان ذلك ظاهرياً أو بطريقة غير مباشرة، من التصريحات المؤيدة للسوق ومدى تأثيره على الاقتصاد وتشجيع فعاليات السوق إلى استغلال الحرية من قبل بعض المسؤولين وبعض أعضاء مجلس الأمة الذين دخلوا السوق بأسمائهم أو بأسماء أخرى. وأصبح للسوق قوة سياسية، وكان الهدف الرئيسي للجميع هو الكسب السريع.

غير أن الشعور باستمرار الرفاهية يبدو مشكوكاً فيه فهناك أحداث سياسية في منطقة الخليج أدت إلى الشعور بالخوف على أمن المنطقة، والحرب الإيرانية ـ العراقية واحتمال تأثيرها على الخليج. وقد وصل الربح السريع إلى حدوده القصوى، وبدأ هروب الأموال إلى الخارج بأرقام فلكية.. وصاحبت ذلك حقيقة أن التخمة المالية بدأت في الانحسار لانخفاض إيرادات النفط، وقناعة الحكومة بأن هذا الانخفاض ليس مسألة وقتية. ومن ثم حدثت الأزمة نتيجة لاستغلال الحرية وعدم الالتزام بوفاء الديون من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المعارضة في ظروف الحرية الصحيحة بدأت تظهر في مجلس الأمة للضغط على الدولة للقيام بحل الأزمة وهذا ما يحدث عادة في حالة الأزمات الاقتصادية، إذا كانت

هناك حرية سياسية. ومن ناحية فإن بعض المسؤولين دخلوا السوق لتحقيق مكاسب مالية متناسين صفتهم السياسية وأصبحت الدولة تحت كماشة الضغوط ومنها تورط البعض في السوق ومعارضة مجلس الأمة وانخفاض الإيرادات النفطية. مما دعا الحكومة إلى اللجوء أمام هذه الضغوط إلى أسلوب تعدد القوانين آملة أن يؤدي ذلك في النهاية إلى حل المشكلة، لكسب الوقت في الأجل القصير. ولم يكن في الحسبان ان تعدد القوانين وتغيرها يضر بهيبة الدولة ويهز الثقة . . وتقليدياً تقوم أنظمة الحكم الضعيفة باستخدام أسلوب تعدد القوانين وتغييرها كوسيلة لكسب القوة من القانون . فمثلاً حكومات ما قبل هتلر في ألمانيا وفي مواجهة التيار النازي عمدت إلى استخدام سلاح القوانين المبتكرة للحيلولة دون التغيير . . وفي آخر مراحل حكم السادات وعندما أطبقت عليه الأزمة الاقتصادية وعجز عن تحقيق إنجازات سياسية . . وفي مواجهة معارضة شديدة، أصبح القانون لعبته السهلة . فابتكر قانون العيب وتغييرات قوانين اقتصادية كثيرة تحت شعار سيادة القانون !

وكان مفاجأة للدولة أن تظهر المعارضة من مجلس الأمة الذي كان في تقديرها أنه لن يمثل معارضة حقيقة ما دام هناك رفاهية اقتصادية وحرية سياسية، وكذلك بالنسبة للصحافة.

في مواجهة هذا أصبح دور الدولة محدوداً ومحاصراً بعدة احتمالات:

□ **الاحتمال الأول:** هو تعليق مجلس الأمة باعتبار أن الظروف التي تواجهها الدولة ظروف طارئة وخطيرة. وهذا هو السبب التقليدي عادة في إلغاء مجلس الأمة في دول العالم الثالث. وهذا الاحتمال مرفوض شعبياً، واللجوء إليه في الظروف الحالية محفوف بالمخاطر.

□ **والاحتمال الثاني:** هو أن تعترف الحكومة بمسؤوليتها عن الأزمة وفشلها في الحل.. ومن ثم بإعادة ترتيب أوراقها لحل الأزمة وهذا الاحتمال له مزايا. إذ يمكن للحكومة أن تفكر بمفهوم جديد قائم أساساً على الخبرة والتكنوقراط باعتبار أن المشكلة في لبها ذات طابع فني معقد وتتطلب معالجة علمية سليمة.

□ **والاحتمال الثالث:** أن تبقى الحالة كما هي وتتبع سياسة قصيرة النظر قائمة على كسب الوقت. ومن ثم تؤدي إلى تآكل تدريجي في سلطة الدولة وفي الثقة بأركانها. الأمر الذي يهدد كيان الدولة ، إذ أن السلطة من الأركان الرئيسية لمفهوم الدولة الحديثة .

□ □ □

صندوق
صغار المستثمرين..
ومفترق الطرق!

لا يمكن معالجة المسائل الاقتصادية بمعزل عن اعتبارات أخرى للسياسة القومية، إذ أن الدولة هي المسؤولة عن سلامة وقوة الاقتصاد القومي ككل. والقرار الوزاري الأخير المتعلق بإنشاء صندوق خاص لصغار المستثمرين هو خطوة إيجابية لحل المشكلة الاقتصادية التي نشأت مع ظهور سوق المناخ، ولكن من الضروري أن تتبعه خطوات أخرى تتناول مستقبل الاقتصاد الكويتي ككل وإلا أصبح مجرد مُسَكِّن لبعض الألم الذي لن يلبث أن يظهر لمجرد زوال تأثيره.

والقرار كان حلاً حتمياً من الناحية السياسية ولكنه كان حلاً عاجلاً لمواجهة أزمة طارئة هي ظهور سوق المناخ وما ترتب عليه من أضرار شملت الاقتصاد الكويتي ككل، لذلك كان يشوبه بعض الغموض والنواقص، فلم يوضح مثلاً كيفية التعامل بالسندات، والفائدة والخصم.. الخ بوجه

عام افتقر القرار للشمولية والعدالة. إن نظرة سريعة إلى ما يعنيه القرار بلغة الأرقام توضح أنه على أقل تقدير ستزداد السيولة بمقدار ٥٠٠ مليون دينار، يضاف إليها ما يزيد عن مليار دينار ضختها الحكومة خلال الفترة الأخيرة، لتنشيط سوق الأسهم الرسمي، مضافاً إليها ما ينتج من زيادة في السيولة مقابل خصم السندات، مع فائض السيولة المتراكمة لدى الأفراد. أي أن السيولة المضافة من المحتمل أن تزيد عن دخل الدولة السنوي من إيرادات النفط، ومع عدم وجود قنوات للاستثمار الحقيقي فإن النتيجة الحتمية لذلك هو الوقوع في الحلقة المفرغة لفرص الاستثمار، من مضاربة في الأراضي والعقارات، إلى ارتفاع الأسعار بصفة عامة، وزيادة الواردات، يضاف إلى ذلك أن الزيادة في السيولة عن طريق تخفيض احتياطات الدولة، التي تعد رأسمالا للأجيال القادمة، إذ أن عائدات النفط في تناقص، والإيرادات من الاستثمارات الخارجية من المتوقع أن تنخفض نظراً لانخفاض أسعار الفائدة في الأسواق العالمية. وهذا يعتبر قراراً غير عادل إذا لم تتخذ إجراءات تعويضية في المستقبل. فالأجيال القادمة غير مسؤولة ولا المجتمع ككل عن أخطاء نسبة ضئيلة مقامرة لا تزيد عن أصابع اليدين، والعقاب يجب أن يتناسب مع فداحة التشويه الذي أصاب الاقتصاد وسمعة الكويت، حتى يكون ذلك درساً لا ينسى لمن تدفعه نفسه للمغامرة.

ومما يدعو للدهشة، أنه لا توجد أي أهداف واضحة تربط هذا القرار كعلاج وقتي بمتطلبات الاقتصاد القومي ونموه ولا توجد أي إشارة لوجود سياسة استثمارية منتجة رغم أن المشكلة ظهرت أصلاً بسبب غياب فرص الاستثمار الحقيقية. لقد تعودنا على النظرة الضيقة لمشاكل الاقتصاد الكويتي، نظرة لا تتعدى موضوع السيولة أو عدم كفايتها. فوسيلة التعويض لا تتعدى التعويض النقدي الفوري أو التعويض شبه النقدي والنقدي بالأجل، حتى أن الحكومة أصبحت تتعامل بالأجل.

لقد كان من الأجدى أن تضع الدولة أسسا لمشروعات إنتاجية حقيقية، وأن تقوم بتكوين شركات للقيام بتنفيذ تلك المشروعات الإنتاجية. وبدلاً من إعطاء سندات تستحق الدفع نقداً بعد فترة تتراوح من ستة أشهر إلى خمس سنوات، تعطى سندات يمكن استبدالها في المستقبل بسندات أو أسهم في الشركات الإنتاجية التي تقوم الدولة بتشكيلها. وبهذا ترتبط المساهمة الحكومية وفقاً للقرار بالاستثمار ولا تتكرر عملية سوق المناخ أو يهرب رأس المال إلى الخارج أو يلجأ الأفراد إلى المضاربة أو الاستيراد الاستهلاكي. وعليه يكون القرار ليس فقط لمصلحة المستفيدين من القرار الوزاري بل دعوة من الدولة للجميع للمشاركة في فرص استثمار منتجة. ومثل هذا الاقتراح يحقق العديد من المزايا:

أولاً: توجيه السيولة إلى مجالات حقيقية وغير تضخمية تتفق مع رغبات المستثمرين المختلفة، فالذين يفضلون العائد الثابت يحصلون على سندات، ومن يفضل الربحية يحصل على أسهم.

ثانياً: حقوق صغار المستثمرين ومن دخل السوق بنية حسنة تكون قد حفظت بالإضافة إلى إعادة الثقة بالاستثمار داخل الكويت.

ثالثاً: تكون هذه الأسهم والسندات بديلة في المستقبل لأسهم الشركات الوهمية ونواة لسوق الأوراق المالية.

رابعاً: إن قوة هذه الأوراق المالية البديلة قد تدفع بعض الشركات الخليجية القادرة على الإنتاج الحقيقي لاستكمال مقوماتها، والتخلص من الشركات الرديئة، إذ أن «العملة الجيدة تطرد العملة الرديئة» وإن الاختيار بالنسبة للمستثمر سيكون واضحاً، وسيكون القرار في صالح الشركات البديلة.

خامساً: تمويل الحكومة لهذه الشركات الاستثمارية البديلة يكون عن طريق الإنفاق الاستثماري لميزانية الدولة إذ أن الإنفاق يتعلق بمشروعات استثمارية، وليس من الاحتياطي على حساب الأجيال القادمة، فلذلك يجب إعادة

النظر في ميزانية الدولة للسنة المالية الحالية، إذ أن الظروف قد تغيرت عما كانت عليه وقت تجهيزها وإعلانها، وهذا أمر عادي لدى كثير من الدول في عمل ميزانيات إضافية لمواجهة ظروف طارئة.

سادساً: سيكون هذا مجالاً للبنوك المتخصصة والشركات الاستثمارية للمشاركة في الاستثمار داخل الكويت.

سابعاً: آن الأوان لإعداد قوانين ولوائح للشركات ولسوق الأوراق المالية، على أن تحتوي على نص في تخصيص نسبة أرباحها، للمساهمة في مشروعات استثمارية داخل الكويت متفقة مع الخطة القومية.

يظهر مما سبق أن الاقتراح المقدم لحل المشكلة ليس خيالاً، وإنما يفي بكثير من متطلبات الاقتصاد الكويتي ولكن بشكل لم نتعوده منذ فترة طويلة. لذا يستحسن أن يتسم أسلوب تنفيذه بالتجديد ومراعاة التجارب القاسية التي مررنا بها سابقاً. وأول متطلبات تنفيذ الاقتراح هي المشاركة التي تقلل من الخطأ وتفتح آفاقاً جديدة. ويمكن أن تتمثل المشاركة في تشكيل مجلس أعلى للاستثمار على نمط المجلس الأعلى للنفط، فالاستثمار والنفط وجهان لعملة واحدة وعلى نفس الدرجة من الأهمية، فالنفط هو الحاضر والاستثمار هو

المستقبل. الاختلاف الوحيد هو أن الاستثمار في داخل الكويت أمر يخص كافة قطاعات المجتمع ويشمل جميع الأنشطة الاقتصادية ومن ثم تصبح المشاركة في القرار الاستثماري أمراً لا مفر منه لضمان التنسيق والدقة في الاختيار والرغبة الصادقة في التنفيذ النابعة من المشاركة الفعلية.

والمشاركة في المجلس الأعلى للاستثمار تكون في تكوينه من ممثلين عن الحكومة: «وزارات النفط، المالية، التخطيط» وعن قطاع التجارة والصناعة والخدمات والزراعة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، ومن الشخصيات الكويتية المعروفة، وممثلين من مجلس الأمة، وأهل الخبرة والأكاديميين، ويكون من مهام المجلس الأعلى للاستثمار تحديد الأولويات ومناقشة الأهداف، ووضع الخطوط العريضة لاختيار المشروعات، والمتابعة، والتقييم للاستثمارات في الداخل والخارج، واقتراح اللوائح والأنظمة المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية ويتمتع هذا المجلس بالاستقلال عن كافة الأجهزة التشريعية والتنفيذية.

□ □ □

الاقتصاد الكويتي
إلى متى
دون استراتيجية واضحة ؟

تعد هذه المقالة امتداداً للمقال الذي قدم «أزمة سوق المناخ» وأوضح مسؤولية الحكومة في ظهورها بعدم محاولتها جدياً تنظيم التعامل والحد من النزيف المالي الذي أثر على كثير من مقدرات صغار المدخرين، بحجة أن الاقتصاد الكويتي اقتصاد حر، متناسية أن فلسفة الاقتصاد الحر لا تعني فوضى اقتصادية. بل الواقع الأكثر صراحة هو أن الحكومة لا تملك وسائل أو أدوات للسياسة الاقتصادية بالمعنى الاقتصادي الصحيح يمكن أن تستخدمها في توجيه المعاملات حتى إذا حاولت ذلك. والدليل على عجز الحكومة هو ما يحدث الآن في محاولتها لحل أزمة سوق المناخ. فهناك لجان أو شركات حكومية وخاصة وغيرها، وهناك اقتراحات لا حصر لها، وجهود مشتتة وتعهدات بالتنازل والتصحيح دون أي نتيجة والسبب في ذلك واضح هو أن الحكومة عاجزة لا تملك الأدوات، وأكثر من ذلك حتى لو ابتكرنا بالمعجزة

أدوات لما تحقق أي تقدم، لسبب أهم هو أن الحكومة ليس لديها استراتيجية طويلة الأجل لأهداف الاقتصاد الكويتي، والصورة المرغوب فيها لبنيته وقطاعاته.

وفي الواقع، لا يمكن إنكار أن الحكومة قد قامت بجهود متعددة، بعضها يمكن أن يوصف بأنه جهود إنمائية، وأنها قامت بمحاولات لترشيد السياسة الاقتصادية، وخاصة في السنتين الأخيرتين ولكن هذه الجهود قد افتقدت في الواقع الترابط والتناسق، من ناحية النوع والتوقيت، وكانت في الغالب أما ردود فعل لتطورات في المناخ الاقتصادي الخارجي، أو بناء على تنبؤات اتسمت بالتفاؤل الشديد وبصفة خاصة في مجال النفط.

كما أن الحكومة قد قامت بمحاولات متعددة لرسم خطط للتنمية، ولكنها لم تختلف عن مثيلاتها في عديد من الدول التي اتخذت من وضع الخطط هدفاً بحد ذاته لا كوسيلة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية كبرى للمجتمع. أن الأمر لا ينتهي بوضع الخطة ولكن العبرة في التنفيذ.

فما هي ملامح استراتيجية التنمية للاقتصاد الكويتي؟

من أهم ملامح المجهود التحديد الدقيق للأهداف

القومية وتوضيح الأهمية النسبية لكل هدف بذاته، أي أنه دون شك تصبح خطط التنمية ومشروعاتها عشوائية وتصبح السياسات والإجراءات المتبعة لتنفيذ الخطة متناقضة، فأهداف التنمية الأساسية لدولة ما، هي العوامل المحددة لطبيعة مجهودات التنمية القومية واتجاهها، ولا يخفى أن انتقاء هذه الأهداف يعتمد على الأفضليات القومية النابعة من القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلد المعنى، علاوة على المرحلة التي بلغتها من تطورها.

وبالنسبة للكويت، يجب أن تتبنى جهود التنمية هدفين أساسيين: أولهما ذو طابع اقتصادي في المقام الأول ويتمثل في تحقيق قاعدة اقتصادية متوازنة، عن طريق زيادة الدخل المستمد من القطاع الداخلي غير النفطي إلى أقصى حد.

والهدف هنا يتركز في بناء قطاع اقتصادي داخلي يكون مكملاً للقطاع النفطي خلال فترة الموارد النفطية، ولكن الأهم من ذلك أن يكون هذا القطاع قادراً على الحلول محل النفط عند نفاذه.

ولتحقيق هذا الهدف يمكن اعتماد أداتين رئيسيتين:

الأولى: تتمثل في حجم ونوعية الاستثمار العام والخاص في القطاع الداخلي غير النفطي.

والأداة الثانية: ذات شقين، هما: سعر النفط، ومعدل الإنتاج.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن التركيز على الاستثمارات في القطاع الداخلي غير النفطي لا يعني إهمال قطاع النفط، إذ أنه يمثل مورداً رئيسياً للدخل ومنه يتم التراكم الرأسمالي بصفة عامة وكذلك فإن تلك الأداة لا تعني إهمال الاستثمارات الخارجية، حيث أنها تشكل مصدراً آخر للتراكم الرأسمالي ازدادت أهميته في الآونة الأخيرة، وبصفة عامة من الناحية النظرية فإن كافة أنواع الاستثمارات مرتبطة ببعضها ويؤثر بعضها على البعض الآخر.

أما عن سعر النفط وإنتاجه فإن الأوضاع النفطية في السنتين الأخيرتين تتطلب نظرة جذرية وجديدة تكون فيها مصلحة الكويت وظروفها في المقام الأول على أن تتسم هذه السياسة ببعد النظر، آخذة في الاعتبار مصلحة الكويت في أن يستمر عصر النفط لأطول مدة ممكنة بما يتناسب مع طاقة البلاد الاستيعابية.

أما الهدف الثاني فذو طابع اجتماعي سياسي بالدرجة الأولى وإن كان له مضمون اقتصادي مهم أيضاً ويتمثل في تحقيق هيكل متوازن للعمالة، في إطار من الانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي.

وهنا أيضاً يمكن الاعتماد على أداتين إحداهما تتعلق بمعدل التغير السنوي في حجم ونوعية العمالة الوافدة، على أن يكون معدل التزايد تناقصياً، ولكن بطريقة منظمة لتخفيف الآثار العكسية على الإنتاج والدخل. وبصورة إنسانية تعتمد على الاعتراف بالدور الهام الذي تلعبه العمالة الوافدة في الاقتصاد الكويتي.

أما من الناحية الإيجابية فإن تشجيع الكويتيات على المشاركة في الدخول إلى سوق العمل يعد أمراً ضرورياً لما في هذه المشاركة من قيمة في حد ذاتها وبذلك يصبح في الإمكان أن تحل المرأة الكويتية إلى حد ما محل العمالة الوافدة المتناقصة.

وفي إطار استراتيجية التنمية المقترحة، يمكن رسم الصورة التفصيلية المرغوب فيها للاقتصاد الكويتي والتي تتميز بما يلي:

أولاً ـ التصنيع خليجياً:

يجب أن تتسم المجهودات الصناعية بالواقعية، فالتصنيع في إطار الكويت فقط، يصطدم بمشكلات لا حصر لها ولذلك فلا بد من أن يدرس التصنيع في نطاق التعاون الخليجي وبصورة جدية. كذلك آن الأوان أن نبتعد عن

الصناعات التي لولا المعونات الحكوميه والحماية الجمركية لما قامت لها قائمة فلا بد أن تكون صناعات رابحة على الأقل في الأجل الطويل. إن الحذر من التمادي في الصناعات القائمة على النفط أمر منطقي، نظراً لأن النفط في طريقه للنفاذ.

وأخيراً على السياسة التصنيعية أن تتسم بالمرونة وأن يكون الفصل والاختيار قائمين على دراسات الجدوى الاقتصادية والضرورات الاجتماعية.

ثانياً ـ الزراعة عربياً:

أما بالنسبة للزراعة فالمجال لها محدود، ولكن على الدولة أن تشجع محاولات القطاع الخاص في داخل الكويت، مع تشجيع الاستثمار الكويتي في القطاع الزراعي في الدول العربية مع احتمال أن الإنتاج الغذائي على المستوى العالمي قد لا يسد الاحتياجات المتزايدة لدول العالم الثالث لارتفاع استهلاك هذه الدول للمواد الغذائية.

ثالثاً ـ الاستثمار في الموارد البشرية:

إن المشكلة الحادة في الكويت تتمثل في النقص في الأيدي العاملة من ناحية الحجم والنوعية وفي ظروف اقتصادية قد يصعب فيها استيراد العمالة العربية لاحتياج هذه

الدول المصدرة لهذا العنصر في مشروعات التنمية ومن ثم فإن الاستثمار في الموارد البشرية في الكويت يعد أمراً ضرورياً وملحاً يستوجب دراسة تفصيلية.

رابعاً ـ الاستثمار في بدائل النفط:

ويعد هذا أمراً بالغ الأهمية في ظروف الكويت الحالية. إن الاستثمار في البدائل يعد ذا أهمية استراتيجية حيث أن التواجد الفعال للاستثمار الكويتي في هذا المجال يعطي الفرصة لتنسيق التوقيت على الأقل ما بين نهاية النفط والظهور الجدي التجاري للبدائل، كذلك فإنه من المعروف أن تنمية البدائل تتطلب استثمارات كبيرة ليست متاحة لشركات الطاقة التي لديها التكنولوجيا.

إن التزاوج ما بين رأس المال الكويتي الفائض والتكنولوجيا المتوفرة لدى الشركات سيعود بالفائدة على الكويت في الأجل الطويل، فالكويت تملك كوادر إدارية ومهارات فنية كويتية ذات خبرة في مجال النفط تؤهلها للمشاركة في إدارة مشروعات الطاقة البديلة، وأن هناك مجهودات في الآونة الأخيرة في هذا المجال يجب تدعيمها وربطها بسياسة عامة للاستثمار في الداخل والخارج.

خامساً ــ الإدارة الدقيقة للاستثمارات في الخارج:

فقد وصلت استثمارات الكويت في الخارج إلى حجم يتطلب دقة بالغة في الإدارة إذ أنه من المعروف انه كلما زاد حجم الاستثمار في الخارج زادت درجة المخاطرة. في نفس الوقت يتزايد التراكم الرأسمالي الفائض سواء الحكومي أو الخاص، مع عدم قدرة الجهاز المصرفي والمالي على التوجيه والاستيعاب، والنتيجة ما حصل في سوق المناخ أخيراً.

□ □ □

نحو سياسة اقتصادية واضحة في الكويت

على ضوء استراتيجية التنمية المقترحة للاقتصاد الكويتي، توضح هذه المقالة معالم الطريق نحو كيفية تطوير أدوات للسياسة الاقتصادية، تقلل من تأثير التقلبات الاقتصادية على الاقتصاد الكويتي واستقراره. فوجود استراتيجية للتنمية لا يعني أن الاقتصاد سيصبح خالياً من المشاكل والآفات فهناك عدة أمور تصبح ذات أهمية قصوى في الأجل القصير:

يأتي في المقام الأول صورة التحكم في معدل التضخم السنوي، ثم هناك أمور تتعلق بضمان كفاءة الإدارة على مستوى الاقتصاد القومي، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بالإضافة إلى ذلك أن التنمية وحدها لا تكفل التوزيع العادل للدخل والثروة، إذ يتعين اتباع سياسات وإجراءات اقتصادية في الأجل القصير «ذات آثار اجتماعية»

في معدل التضخم، وفي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وللأمور المتعلقة بتوزيع الدخل والثروة.

وفي غياب التنمية تزداد أهمية الاستقرار الاقتصادي، ويصبح من الضرورة أن تكون هناك سياسة اقتصادية فعالة، لها أدواتها التي يمكن للحكومة استخدامها في الأزمات حتى تتحكم في ضبطها، والمثل القريب ما عاصرته الكويت من مشاكل التضخم المستمر في صور متعددة، منها ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وارتفاع الإيجارات، إلى ارتفاع أسعار المواد الخام.. الخ، وكذلك مشاكل السيولة النقدية من نقص وزيادة والتي تكررت على مر السنوات الماضية.

وقبل استعراض أدوات السياسة الاقتصادية تجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات:

أولاً: إن تكرار أزمات الاستقرار الاقتصادي من جراء معدلات التضخم له تأثيره العكسي في الأجل الطويل على الاقتصاد القومي، ويقلل من احتمالات نجاح مجهودات التنمية، فالتضخم يؤدي إلى ارتفاع التكلفة، ويخلق «أعناق الزجاجات»، ويوجه الموارد في اتجاهات قد لا تتفق مع متطلبات التنمية، كذلك فإن التضخم قد يؤثر على الحوافز، ويضر بطبقات الدخل الثابت، ويخلق طبقة جديدة لا هدف لها إلا الربح السريع.

ثانياً: إن الاقتصاد الكويتي اقتصاد مفتوح، يعتمد أساساً على التجارة الخارجية، لذلك فهو أكثر تعرضاً للتقلبات في الاقتصاد العالمي، وأكثر استيرادا للتضخم والكساد، ولذا يجب أن نكون منصفين للحكومة، فليست وحدها المسؤولة عن التقلبات في الاقتصاد الكويتي، لأن معظمها ذو منشأ خارجي، ولكن لو توفرت أدوات كافية للسياسة الاقتصادية، لكان في الإمكان التقليل من الآثار العكسية.

ثالثاً: لا يقصد بالسياسة الاقتصادية أن تقوم الحكومة بإدارة الاقتصاد القومي عن طريق قرارات ومراسيم، تحدد لكل جهة وفرد ما يجب عمله، وإنما المقصود أن تكون ثمة سياسة، تعتمد على تحريك الحوافز للأفراد والمؤسسات، في اتجاه يتناسب مع الأهداف المرغوب تحقيقها، في إطار فلسفة الاقتصاد الحر.

رابعاً: إن التركيز على الجانب الاقتصادي، لا يعني إهمال الجانب الاجتماعي، فعدم الاستقرار الاقتصادي له نتائجه الاجتماعية المضرة.

فاستمرار التضخم يعني إعادة توزيع الدخل والثروة على حساب الطبقات ذات الدخل الثابت والمحدود. لذلك فإن أي سياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذه المشكلات.

وإن كان ذلك لا يعني أن سياسة الاستقرار الاقتصادي تكفل تحقيق العدالة في الدخل والثروة، ولكنها تقلل من تزايد الفجوة في الدخل والثروة.

أهمية السيولة والعوامل المحددة لها في الكويت: تتمثل أهمية السيولة في تأثيرها على مستوى النشاط الاقتصادي وبصفة خاصة تأثيرها على مستوى الأسعار. إذ بالرغم من الاختلاف بين الكتاب حول كيفية تأثير السيولة على النشاط الاقتصادي والأسعار، فالواقع ليس هناك خلاف بينهم على وجود هذه العلاقة، بمعنى أن التزايد غير المحدود المطرد في السيولة «مهما اختلفت تعريفاتها وقياساتها»، فإنه يؤدي في النهاية إلى التضخم، مع تأثيرات عكسية على النشاط الاقتصادي، لهذا السبب قد دعا خبراء الاقتصاد إلى ضرورة التحكم في مستوى السيولة بشكل يتناسب مع معدل النمو في الإنتاج، مما يحول دون حدوث ارتفاع متزايد في الأسعار.

في الاقتصاديات المتقدمة يتم التحكم في مستوى السيولة عن طريق استخدام أدوات للسياسة النقدية، متعددة الأشكال وبدرجات متفاوتة، غير أن معظم هذه الأدوات وفعاليتها تعتمد على عدة مبادىء، ليس هناك اختلاف كبير عليها، أهم هذه المبادىء ضرورة استقلالية البنك المركزي، وتوافر الأدوات التي تمكنه من التحكم في السيولة النقدية،

وأن لا تكون هذه الأدوات مجرد أدوات نظرية، ولكن لها فعاليتها، أي أن يكون في مقدور البنك المركزي الإشراف الحقيقي على الجهاز المصرفي أساساً، وإذا تطلب الأمر الإشراف على كافة المؤسسات المالية.

كذلك من هذه المبادىء أن تكون هناك علاقة موضوعية، تحكمها طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الإنفاق الحكومي وطريقة تمويله من ناحية، وسياسة البنك المركزي من ناحية أخرى، ولا سيما إذا كان تمويل الإنفاق الحكومي يجد طريقه من خلال البنك المركزي.

وثالث هذه المبادىء أن الحكومة والبنك المركزي يكونان في وضع يمكنهما من اتخاذ السياسات التي تقلل من التأثيرات العكسية لحركة الأموال من البلد وإليه.

ورابع هذه المبادىء أن سعر الفائدة هو كأي سعر لابد أن يعكس وفرة أو ندرة السلعة، والسلعة هنا هي النقود، فنقص السيولة يعني ارتفاع سعر الفائدة، والعكس صحيح.

وأخيراً ان السياسة النقدية لا يمكن عزلها عن السياسة المالية للدولة، وهذه الأخيرة لا تتمثل فقط في الإنفاق الحكومي ولكن أيضاً في جانب الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من المصادر المتعددة للضرائب.

فما هو معنى السيولة في إطار الاقتصاد الكويتي وما هي العوامل المحددة لها؟

إن التغيير الصافي في السيولة في الكويت يأتي من مصادر متعددة أولها وأهمها: هو الإنفاق الحكومي الصافي، أي بعد استبعاد إيرادات الدولة الداخلية غير النفطية، ومدفوعات لتمويل مشتريات الحكومة من الخارج، على أساس أن هذين البندين يمثلان سحباً من السيولة الداخلية، والمصدر الثاني للسيولة، يتمثل في حجم الزيادة في الاعتمادات الائتمانية التي يتيحها النظام المصرفي. والمصدر الثالث، يتمثل في فائض أو عجز ميزان المدفوعات، وتبسيطا للأمر يمكن النظر إليه على أنه « الفرق ما بين الأموال المحولة للخارج والأموال المعادة للداخل ».

يظهر مما سبق أن الإنفاق الحكومي يمثل أهم مصادر السيولة في الكويت، وهنا تجدر الإشارة إلى عدة ملاحظات:

أولاً: إن الإنفاق الحكومي هو أهم أدوات السياسة المالية للحكومة، ومن ثم فإنه في ظروف الكويت يصعب الفصل بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

ثانياً: إن التأثير الصافي للإنفاق الحكومي على السيولة يعتمد جزئياً على إيرادات الحكومة من القطاع الداخلي غير

النفطي «سحب من السيولة» وهذه النسبة ضئيلة في الكويت وتمثل أقل من ١٠ ٪ من الإنفاق الحكومي، هذا يعني أن الحكومة إذا أرادت زيادة السيولة فذلك ممكن، ولكن قدرة الحكومة محدودة إذا أرادت تقليل السيولة، وذلك مثلاً للحد من تزايد الأسعار، لأن الأدوات التي في حوزتها محدودة.

ثالثاً: إن تمويل الإنفاق الحكومي في الكويت، يعتمد أساساً على الدخل من النفط، وهذا الأمر له مغزيان، الأول هو أن الإنفاق الحكومي يعتمد على سعر النفط وإنتاجه، وكلاهما يعتمد بدرجات متفاوتة على ظروف خارجية، والثاني هو أن البنك المركزي ليس له تأثير مباشر على تمويل الإنفاق الحكومي. فالعادة أن تعتمد الحكومة في تمويل الإنفاق بالإضافة إلى إيرادات الضرائب، على الدين العام من خلال البنك المركزي ولكن العكس صحيح في حالة الكويت إذ أن البنك المركزي مدين للحكومة وليس هناك دين عام نظراً لوفرة الإيرادات النفطية التي تعود مباشرة إلى الحكومة.

أما عن المصدر الثاني للسيولة فهو كما ذكرت يتمثل في الائتمان المصرفي، وهنا يجب الإشارة إلى ما يلي:

أولاً: إن حجم الائتمان المصرفي يعتمد على إشراف البنك المركزي. لم يقصر البنك المركزي في الكويت في وضع

الإجراءات والأنظمة التي تهدف إلى الإشراف على الجهاز المصرفي:

- مثلاً سنة ١٩٧٣ قام بتحديد حد أقصى للتسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك بغرض شراء الأسهم بهدف دعم تركيز ملكية الأسهم في أيدي محدودة.
- وفي نفس السنة سمح البنك المركزي للبنوك التجارية بفتح حسابات فائدة لديه.
- وفي سنة ١٩٧٤ حدد نسبة للسيولة قدرها ٢٥ ٪.
- وفي سنة ١٩٧٥ سمح بالخصم لحل أزمة السيولة.
- وفي سنة ١٩٧٨ اتخذ البنك المركزي إجراءات متعددة لتعزيز قدرته على الإشراف على البنوك التجارية، وبصفة خاصة على عديد من نسب السيولة.
- وفي سنة ١٩٧٩ بدأ البنك المركزي، ولأول مرة بإصدار سندات يمكن اعتبارها بداية لعمليات السوق المفتوح.

ولكن بالرغم من كل هذه الإجراءات ليس هناك دلائل تشير إلى نجاح هذا الإشراف. مثلاً خلال الفترة ما بين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٨٠ استمرت البنوك التجارية في زيادة نسبة الإقراض إلى الودائع، فازدادت من ٣٠ ٪ سنة ١٩٦٥، إلى ٧٦ ٪ سنة ١٩٧٧، إلى ٩٣ ٪

سنة ١٩٨٠. أيضاً فإن سياسة البنوك التجارية في الإقراض لا تبدو متوازنة، مثلاً في الفترة ما بين سنة ١٩٧٢، وسنة ١٩٧٦ حصل القطاع التجاري على نسبة ٣٥٪ من التسهيلات الائتمانية، وكانت مشاركة هذا القطاع في دخل القطاع الداخلي غير النفطي ٢٠٪.

بينما حصل قطاع التشييد والبناء على ٢١٪ من التسهيلات الائتمانية وكانت مشاركة هذا القطاع في دخل القطاع الداخلي غير النفطي ٩٪.

بينما قطاع الصناعة الذي بلغت مشاركته في نفس القطاع ٢٠٪ تقريباً، وكان نصيبه من التسهيلات الائتمانية لا يتعدى ٥٪، في الوقت الذي وصلت فيه نسبة التسهيلات الائتمانية للأفراد حوالي ١٩٪.

ثانياً: إن البنوك المتخصصة ما زالت تعتمد على الاستثمارات الخارجية، فمثلاً في سنة ١٩٧٧ بلغ حجم الاستثمارات في الخارج لكافة البنوك المتخصصة ١٩٦ مليون دينار كويتي، بينما الاقراض ٣٠٠ مليون دينار كويتي، والاستثمارات في الداخل ١٤ مليون دينار، والودائع لدى البنوك التجارية ١٢٦ مليون دينار ولم يتغير الوضع في سنة ١٩٧٨، إذ لم يزد الاستثمار في الكويت عن ٣١ مليون دينار، بينما الاستثمار الخارجي ٢١٦ مليون دينار.

والوضع لا يختلف بالنسبة لشركات الاستثمار، واثنتان من الشركات الثلاث تشارك الحكومة في ملكيتها بنسبة لا تقل عن ٥٠٪. لقد أصبحت هذه الشركات وسيلة لتحويل المدخرات إلى استثمارات في الخارج مثلاً سنة ١٩٧٨ بلغ حجم الاستثمارات في الخارج حوالي ٣٥٩ مليون دينار كويتي في مقابل ٧٨ مليون دينار للاستثمار في الداخل، وأرصدة لدى البنوك لا تزيد عن ٧٥ مليون دينار.

ثالثاً: هناك أنشطة ذات طابع مصرفي ائتماني تقوم بها مؤسسات متعددة ولا توجد هناك بيانات عنها، وهي بطبيعة الحال خارج نطاق إشراف البنك المركزي.

أما فيما يتعلق بتحركات الأموال بين الداخل والخارج، فهذا أمر خاضع لعوامل متعددة، ليست كلها عوامل ذات طابع اقتصادي ، ولكن يمكن القول أن وجود مرونة في أسعار الفائدة في الداخل والأسعار السائدة في الأسواق العالمية له تأثير على حركة الأموال إلى الخارج والداخل ، وهو أمر لا يتناسب مع وجود حد أقصى قانوني بالنسبة لسعر الفائدة كما في الكويت .

والسؤال الآن:

إلى أي مدى يتفق وضع السياسة النقدية والمالية في الكويت مع المبادىء التي تم ذكرها وهي استقلالية البنك

المركزي، وتوافر الأدوات لديه لتحقيق إشراف حقيقي وعلاقة موضوعية بين الإنفاق الحكومي وطريقة تمويله، وسياسة البنك المركزي، وقدرة الحكومة والبنك المركزي على الإشراف على حركة الأموال من الخارج وإليه، وعن مرونة سعر الفائدة، وأخيراً عن ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية؟

الإجابة ببساطة هي أن وضع السياسة النقدية والمالية في الكويت لا يبدو متمشياً مع تلك المبادىء بالدرجة المرغوب فيها، فقد يكون البنك المركزي مستقلاً من الناحية القانونية، ولكن ليس في مقدوره التحكم في درجة السيولة، وذلك لسببين: أولهما أن أهم مصادر السيولة هو الإنفاق الحكومي، وتمويل ذلك الإنفاق لا يتعلق مباشرة بالبنك المركزي، وصلاحياته، وثانيهما أن حركات الأموال بين الداخل والخارج لا تتأثر بسياسة البنك المركزي، وذلك لعدم كفاية الأدوات التي في حوزته.

والخلاصة هي أن أي سياسة اقتصادية واضحة، لا بد أن تتسم بالواقعية حتى تكون فعالة ومن هذا المنطلق فلا بد من الاعتراف بأن الإنفاق الحكومي، سيظل أهم مصادر السيولة في الكويت، وأن هذا الإنفاق سيستمر ولفترة طويلة في الاعتماد أساساً على الإيرادات النفطية، أو الإيرادات من

الاستثمارات الخارجية، أو عليهما معاً، بمعنى أن احتمال التمويل عن طريق الدين العام سيبقى احتمالاً ضئيلاً في المستقبل القريب.. والنتيجة المنطقية لذلك سيكون من الصعب الفصل بين السياسة النقدية والسياسة المالية، وبالطبع فإن ذلك لا يقلل من أهمية الاستمرار في السياسة التي بدأها البنك المركزي في سنة ١٩٧٩ من إصدار السندات الحكومية كبداية لعمليات السوق المفتوح، ولكنه ليس من المنتظر أن هذا الجانب النقدي من السياسة الاقتصادية سيكون له تأثير كبير. فإذا ظل الإنفاق الحكومي هو المصدر الأساسي للسيولة فإن بداية الطريق نحو سياسة اقتصادية واضحة يجب أن تبدأ من جانب المالية العامة، وذلك يقودنا إلى موضوع بدأ فيه النقاش في الآونة الأخيرة. وهو موضوع الضرائب.

وإذا كان من الضروري إدخال نظام ضرائبي سليم في الكويت، فإن التبرير لذلك ليس لمجرد زيادة إيرادات الدولة، لمواجهة احتمالات تناقص الإيرادات من النفط. وليس على أساس أنها مشاركة من الفرد في المسؤولية العامة، رغم أن كلا المبررين ضرورة لا خلاف عليها، ولكن لأن وجود نظام ضرائبي سليم يعد استكمالاً لأدوات السياسة الاقتصادية فالضرائب ليست عقاباً بل إنها تؤدي وظائف في

الاقتصاد القومي على درجة بالغة من الأهمية. فمن ناحية الاستخدام الأمثل للموارد ، فان للضرائب تأثيرها على المجهود ، والإنتاجية ، والادخار ، والاستثمار بدرجات متفاوتة حسب نوعها ، ومن ثم فانعدام الضرائب يحرم إدارة السياسة الاقتصادية من مجموعة من الأدوات تعد ضرورية وكذلك فإن الضرائب تؤثر على توزيع الدخل والثروة ، ومن ثم فإنها تؤثر على مستوى الطلب وبالتالي على الإنتاج والأسعار . ومن الضروري أن تكون هناك معونات للطبقات ذات الدخل الثابت والمحدود .

والواقع أن الضرائب وحدها لا تكفي، فمن المعروف أن الضرائب لا تتسم بالمرونة، وليس من المعتاد أو من المصلحة تكرار التغييرات الضريبية في خلال سنة مالية واحدة. كذلك فإن الضرائب مكلفة وتحتاج إلى جهاز إداري كفء حتى تتسم السياسة الاقتصادية بالمرونة فلا بد من تدعيم الجانب النقدي من هذه السياسة، وذلك بإعادة النظر في العلاقة بين كافة الأجهزة المشرفة على السياسة النقدية في الدولة، وتحديد دور واضح لسعر الفائدة، ودراسة كيفية إخضاع المؤسسات ذات الطابع المصرفي والائتماني، التي هي خارج إشراف البنك المركزي حالياً. والإسراع في وضع اللوائح التي تنظم سوق الأوراق المالية.

وغني عن الذكر، أن ترشيد الإنفاق الحكومي وربط ميزانية الدولة بخطة التنمية، يعد أمراً ضرورياً وأساسياً، والسياسة الاقتصادية في الأجل القصير يجب أن تكون مرتبطة بالجهود الإنمائية، ومن الضروري أن يكون ذلك عن طريق الميزانية العامة.

□ □ □

الاختيارات المتاحة.. للاقتصاد الكويتي!

أشرت في مقال سابق، إلى طبيعة المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الكويتي والنتائج التي يمكن أن تترتب على استمرار الأوضاع على ما هي عليه، وبدا واضحاً أنه من الضروري اتباع سياسات متزنة وواقعية وطويلة الأجل للخروج من الحلقة المفرغة التي يواجهها المجتمع الكويتي.

وهذا يقودنا إلى التساؤل عن الأهداف التي ستتبناها هذه السياسات والاختيارات المتاحة للاقتصاد الكويتي. من حيث الأهداف، يكاد يكون هناك اتفاق شبه تام على خطورة الاعتماد الكامل على النفط وخاصة في الظروف الصعبة التي يواجهها سوق النفط والتي من الصعب افتراض احتمال زوالها بعد مؤتمر لندن الأخير «لمنظمة الأوبك» وذلك لأن نجاح هذا المؤتمر يعد وقتياً ومحدوداً لأنه قائم على ظروف يصعب تصور حدوثها واستمرارها ، كما أشرت في مقال سابق.

إن النظرة الواقعية لظروف السوق تحتم علينا ضرورة ألا نعتبر الأزمة النفطية قد زالت وأن نعود إلى الأنماط المعيشية والاستهلاكية التي تعودنا عليها مع ازدهار عصر النفط. فمن حيث الطلب، ليس هناك ما يشير إلى أن الانخفاض في الطلب العالمي قد وصل إلى مستواه الأدنى، وتوقع انتعاش الاقتصاد العالمي لن يعني أي زيادة تذكر في الطلب على النفط وذلك نتيجة لاستخدام تكنولوجيا صناعية موفرة في استهلاك النفط وأيضاً لاستمرار الدول الصناعية في اتباع سياسات ضرائبية تضمن استمرار الترشيد في استهلاك النفط. أما من جانب العرض، فهناك عاملان على الأقل قد يمثلان ضغطاً على الأسعار:

(أ) احتمال زيادة العرض مع انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية وبدء مرحلة إعادة البناء في البلدين مما سينعكس في شكل زيادة الاحتياجات المالية واتفاقيات المقاصة للاقتراض وتسديد الديون عن طريق الصفقات النفطية.

(ب) توقع استمرار العرض العالمي للنفط من دول خارج الأوبك أما لمواجهة احتياجات مالية كبيرة كما هو الحال بالنسبة للمكسيك. أو كرد فعل لمزايا ضرائبية وتسهيلات كبيرة للاكتشافات النفطية. كما شاهدنا في سياسات بريطانيا حسب آخر ميزانية.

ومع أن محاولة التنبؤ في مجال النفط تشبه قراءة الفنجان، غير أنه يكاد يكون هناك اتفاق بين خبراء النفط الذين اجتمعوا في جامعة ساري (Surrey) في مؤتمر «أزمة النفط بعد عشر سنوات» على أن مرحلة انخفاض الأسعار ستستمر لمدة سنتين على الأقل، ولو بدأت الأسعار بعد ذلك في الزيادة فستكون بمعدلات متواضعة للغاية.

من العرض السابق السريع للأوضاع النفطية يتبين أنه لا مفر أن يكون هدف السياسة هو الحديث عن بديل للنفط متمثلاً في بناء هيكل اقتصادي متوازن يعتمد على أنشطة اقتصادية متنوعة يكمل بعضها البعض إلى جانب هيكل متوازن للعمالة يعتمد أساساً على هيكل سكاني يحقق التوافق الاجتماعي والاستقرار السياسي.

وبتحديد الهدف الواجب أن تسعى إليه السياسات الرامية لحل مشاكل الاقتصاد الكويتي يصبح السؤال: كيف يمكن تحقيق هذا الهدف؟

قد يبدو للوهلة الأولى أن عوائد الاستثمارات الخارجية هي البديل الملائم للنفط خاصة وأنها قد غطت حتى الآن احتياجات الكويت من الواردات ويتوقع أن تستمر زيادتها. وهذا أمر لا يمكن إنكاره إلا أنه بديل غير كامل ولا يمكن أن

يمثل هدفاً في الأجل الطويل. فبالإضافة إلى أن فكرة الاعتماد على عائد الاستثمارات الخارجية التي تقوم على مبدأ الاقتصاد الريعي «تحمل المخاطر المعروفة للاستثمارات، فإنه من جانب آخر، تتوقف قدرتنا على المساومة وتحقيق أكبر عائد من الاستثمارات على النفط. وكما ذكر د. حازم البيلاوي كلما انخفضت قوتنا النفطية انخفضت معها قدرتنا على المساومة وأصبحت عوائد الاستثمارات الخارجية رهناً بمصالح الدول المستقبلة للاستثمار. فإذا افترضنا انخفاض العائد الحقيقي المتوقع للاستثمارات الخارجية في الأجل الطويل وافترضنا أيضاً وجود تضخم في الاقتصاد العالمي يماثل ما حدث في السبعينات حتى ولو لفترة قصيرة وهي أمور لا يمكن استبعاد احتمال حدوثها، لتبين لنا أن تمويل الاستهلاك والمحافظة على مستوى المعيشة سيكون على حساب تآكل رأس المال.

والواقع أن هذا البديل للنفط وإن كان يتفق مع هيكل عمالة لا يعتمد على استيراد العمالة الأجنبية إلا أنه لا يمثل اختياراً منطقياً آمنا. فالاقتصاد الريعي يؤدي إلى شيوع الاتكالية وانخفاض الميل للعمل وانخفاض الإنتاجية في كافة أنشطة القطاع الداخلي وهو أمر لا يتفق مع طبيعة الشعب الكويتي تاريخياً والذي كان يتسم بالصلابة والجدية والمثابرة

على العمل حتى في أحلك الظروف. هذا إلى جانب أن الاقتصاد الريعي اقتصاد يدار أساساً من الخارج وبالتالي يحمل كثيراً من مخاطر التقلبات أو الركود. ولكن هذا لا يعني إهمال الاستثمارات الخارجية، فهي مصدر للدخل لا يمكن الاستهانة به. وإنما من الضروري أن يراعى ارتباط الاستثمار سواء كان داخلياً أو خارجياً بخطة مدروسة وقائمة على التنويع. فإذا استبعدنا الاستثمارات الخارجية كبديل وحيد وكامل للنفط، يبدو أن الاختيار الفعلي الوحيد للاقتصاد الكويتي، بالإضافة إلى الاستثمارات الخارجية، هو تنمية مصادر متعددة للدخل ترتبط بالتنمية في مجال الصناعة والزراعة والأسواق المالية والخدمات وقطاع الاتصالات والمعلومات.

ففي مجال الصناعة يجب أن يعتمد التصنيع على مبدئين أولهما أن تكون المجهودات في ظل كيان خليجي يتعدى مجرد تبادل وجهات النظر أو التنسيق أو الاتفاقات ذات الطابع العام، بل يجب أن يكون تفصيلياً قائمًا على مؤسسات حقيقية ذات صلاحيات في التنفيذ والإدارة.

التصنيع على مستوى كل دولة أمر غير واقعي لتشابه اقتصاديات دول الخليج ولصغر حجم السوق. وثاني هذه

المبادىء أن تكون الحماية أمراً وقتياً لا يتسم بالاستمرار وإلا أصبحت الصناعة عبئاً على الاقتصاد لا سنداً له.

أما الزراعة فالمسألة ليست مسألة كلفة به أنني لا أغالي إن قلت أنها مسألة استراتيجية، فالدول التي تعتمد اعتماداً كاملاً في احتياجاتها الغذائية على الخارج تواجه مخاطر كبيرة في ظروف الأزمات، والشرق الأوسط هو منبع الأزمات ولا يخلو تاريخه من ذلك. إن التكنولوجيا الحديثة قد وصلت إلى مراحل متقدمة للغاية في مجال الزراعة. وإن زراعة الصحارى أو استقطاع الأراضي من البحر لأغراض زراعية أصبحت أموراً تكاد تكون عادية، بينما كانت في الماضي تعد معجزة ومما يشجع أن هناك تجارب إيجابية في مجال الزراعة في دولة الإمارات وقطر.

أما فيما يتعلق بتشجيع القطاع المالي، فيجب أن نبتعد عن الشعارات التي في الغالب لا تحقق نتائج إيجابية مثلاً أن نحول الكويت إلى بديل لبيروت أو أن تكون الكويت سنغافورة الشرق الأوسط. فكل هذه أمور تتناسى الاعتبارات التاريخية والجغرافية والسكانية والتي أدت في مراحل معينة في التاريخ إلى ظهور نماذج مثل بيروت وسنغافورة. الحقيقة هي أن الكويت يحق لها أن تلعب دوراً في مجال أسواق المال فهي مصدر لرأس المال، وقريبة جغرافياً من أسواق تحتاج إلى

استيراد رأس المال سواء كانت على المستوى العربي أو الآسيوي والأفريقي إلى حد ما، كذلك فللكويت كوادر على مستوى عالي من الخبرة والكفاءة في مجالات المال، غير أن تشجيع مثل هذا السوق كما هو معروف يقوم أساساً على الثقة التي تتطلب وجود أنظمة وقوانين تنظم المعاملات المالية محلياً ودولياً، ولا شك أن دور الكويت المالي مرتبط بسياسة واضحة للاستثمار طويلة الأجل وإلا اقتصر الأمر على الأقراض والاقتراض في الأجل القصير مع ضرورة استكمال أدوات السياسة الاقتصادية.

وأخيراً فقد أشار د. حازم الببلاوي إلى خيار جديد يمكن (أن يمثل للكويت فرصة نادرة للمستقبل وهو يرتبط بكل من التصنيع والخدمات المالية من ناحية وبالثورة التكنولوجية المعاصرة من ناحية أخرى وهذا ما يتعلق بثورة الاتصالات والمعلومات فهذا أشبه بقطاع جديد يمكن للكويت أن تقوم فيه بدور رائد وهام).

إن هذا الاختيار واقعي وارد غير أنه لا يجب النظر إليه كبديل للتصنيع أو لنمو الخدمات المالية، فنجاحه مرتبط أساساً بوجود بنية صناعية قادرة، ويزدهر هذا الاختيار مع تواجد دور مالي عالمي مركزه الكويت.

صورة الاقتصاد كما ذكرت لا تغفل قطاع النفط لأهميته الكبيرة فهو سيستمر ولفترة طويلة المصدر الرئيسي للتراكم الرأسمالي، وهنا يجب ملاحظة أن سياسة الكويت النفطية نابعة في المقام الأول من مصلحة الكويت ومرتبطة بالخطة الاقتصادية وبالتنسيق مع دول الخليج.

أما عن قطاع التجارة فسيظل قطاعاً قوياً وسيلعب دوراً سيزداد أهمية في صورة الاقتصاد الكويتي المتوازن.

كيف يمكن تحقيق هذه الصورة المرغوب فيها للاقتصاد الكويتي، وبصفة خاصة فيما يتعلق باحتياجات الاقتصاد من العمالة؟ إذا حاولنا أن نحقق هذه الصورة بالأسلوب الذي اعتدنا عليه وهو سد الاحتياجات عن طريق استيراد العمالة دون تخطيط لأصبح اقتصادنا المتوازن مهدداً اجتماعياً وسياسياً وفيه تذوب الشخصية الكويتية.

إن النجاح الحقيقي في تحقيق هذه الصورة المتوازنة للاقتصاد الكويتي هو أن يكون الاقتصاد قائمًا أيضاً على سياسة متوازنة عمالياً وسكانياً.

وفي تقديرات قمت بها أخيراً تبين أن الكويت ستواجه عجزاً كبيراً في العمالة. يمثل حوالي ٧٥٪ من الحجم الأمثل للعمالة في سنة ١٩٨٥. لسد هذه الاحتياجات يجب اتباع

سياسة مدروسة تبدأ باتخاذ خطوات إيجابية لتحسين نسبة المساهمة في العمل بالنسبة للكويتيين عموماً وتحسين الكفاءة الإنتاجية، وإدخال التكنولوجيا الحديثة، ثم تحديد نسبة منخفضة للأجانب غير العرب.

كذلك اتباع سياسات لزيادة النسل والزواج بأن تعتمد الدولة رفع معدلات المواليد بالدعاية والتوعية أو المساهمة الإيجابية وتخصيص قروض مغرية للزواج وتخفيض قروض المساكن مقابل إنجاب الأطفال إلى جانب حوافز أخرى غير ديمغرافية، بأن تتبنى الدولة سياسة مدروسة كالتجنيس والإقامة الدائمة للجيش وقوات الأمن وأبناء البادية والعرب المقيمين.

والمطلوب الآن بعد تحديد مشاكل الاقتصاد الكويتي والاختيارات المتاحة والتي تمثل إطاراً للحلول أن يتخذ صانعو القرار ما هو مناسب في هذه المرحلة والاقتصاد الكويتي على مفترق الطرق. والمطلوب هو برنامج عمل يحدد الأساليب ومراحل التنفيذ ويعتمد على المشاركة والتنسيق على المستويين الخليجي والعربي.

□ □ □

التعاون الخليجي .. والطموحات!

مع التسليم أن عصر البترول قارب على الانتهاء، تتضح أهمية وضرورة استثمار عوائد البترول في بناء اقتصاد متنوع ومتوازن لا يعتمد أساساً على البترول. والكويت كدولة منتجة للبترول، مثلها مثل غيرها من دول الخليج، تعاني من مشكلة نقص عدد السكان والأيدي العاملة فيها وبالتالي يصبح بناء اقتصاد متنوع ومتوازن مرهوناً بالتكامل بينها وبين دول الخليج الأخرى. و«مجلس التعاون الخليجي» نموذج لهذه المحاولة وخطوة على طريق التكامل المنشود بين دول الخليج.

ورغم مرور سنتين على مجلس التعاون الخليجي إلا أن من الصعب تقييم التجربة لأن المجلس ما زال في بداية الطريق. ولكن من المفيد أن نلقي نظرة تاريخية على مجهودات التعاون والتنسيق في منطقة الخليج حتى نتعرف على الظروف

التي نشأ فيها مجلس التعاون. فإذا نظرنا إلى فترة ما قبل عام ١٩٦٨ لوجدنا أن الخصائص الرئيسية للتعاون والتنسيق بين دول الخليج في هذه المرحلة تمثلت في التعاون بين دول المحميات التي كانت تحت الحماية البريطانية حيث كان هناك مجلس لدول المحميات الذي عقد حوالي ثلاثين اجتماعاً في الفترة ما بين عامي ١٩٥٢ ـ ١٩٦٨ لمناقشة الموضوعات المتعلقة بشؤونهم، كذلك صندوق التنمية لدول المحميات الذي أنشىء سنة ١٩٦٥ لمتابعة مشروعات التنمية في المنطقة.

ولقد كان تواجد الحماية البريطانية في كل من البحرين وقطر بالإضافة إلى دول المحميات من الأمور التي أدت إلى تشابه الإجراءات الاقتصادية حتى أن المنطقة في ذلك الوقت شكلت منطقة تجارة حرة لها تعريفة جمركية واحدة. وكانت الروبية هي العملة المستخدمة في التعامل حتى سنة ١٩٦٦، كذلك تمثل التعاون خلال تلك الفترة في دور إيجابي كبير للكويت بدأ في سنة ١٩٥٢ وتوج في سنة ١٩٦٢ بتشكيل لجنة المساعدة الدائمة للخليج التي كان من مهامها أن تقترح وتدير المساعدة لدول المحميات، ومع دخول سنة ١٩٦٨ كانت الكويت تدير اثنتين وستين مدرسة ومستشفيين وسبع عيادات بدون أي تكلفة، وبالإضافة إلى ذلك فقد قامت لجنة المساعدة الدائمة بتمويل اربعة مستشفيات واثنتي‌عشرة مدرسة

بالإضافة إلى عديد من الدراسات الاقتصادية للمنطقة ، إلى أن تم استبدال لجنة المساعدة الدائمة بهيئة جديدة في العام ١٩٦٦ تسمى الهيئة العامة لدول الخليج والجنوب العربي . كذلك قدمت السعودية والبحرين وقطر مساعدات لدول المحميات وان كانت محدودة بالمقارنة مع ما قدمته الكويت .

وفي الواقع أن الكويت تصدرت في خلال تلك الفترة مجهودات التعاون والتنسيق مع الدول المجاورة من دول الخليج ففي سنة ١٩٦٤ وقعت الكويت اتفاقية للتعاون الاقتصادي مع العراق تبعه بروتوكول في سنة ١٩٦٧ يسمح بحرية التجارة ويشجع التبادل التجاري بين البلدين. أما فيما يتعلق بالعلاقات بين السعودية والكويت فقد تميزت بدرجة كبيرة من التعاون والتنسيق في مجال إنتاج النفط وتنسيق السياسات النفطية على المستوى الدولي عن طريق لجنة مشتركة شكلت سنة ١٩٦٧ .

أما الفترة ما بين عامي ١٩٦٨، ١٩٧٢ فقد تميزت بالمجهودات المتعلقة بالوحدة الفيدرالية ما بين دول المحميات والبحرين وقطر والتي تمخضت عن «دولة الإمارات العربية المتحدة» وكذلك تم العديد من الاتفاقيات في مجال التعاون الاقتصادي والثقافي من أهمها: تشكيل لجنة عراقية ـ كويتية سنة ١٩٦٨ لبحث التعاون في صناعة الحديد والصلب

والبتروكيماويات والفوسفات والتي أدت إلى تكوين شركة كويتية ـ عراقية لاستغلال الفوسفات، وتم كذلك توقيع اتفاقية التنسيق في مجال الإذاعة والتلفزيون وبدأت في هذه الفترة مجهودات بناء الهياكل الأساسية حيث تم إنشاء عديد من الطرق لربط دول الخليج. كما ازداد حجم المساعدات بين دول الخليج حيث دخلت أبوظبي لأول مرة هذا المجال وساهمت في إنشاء معهد البحرين الفني كما قدمت السعودية العديد من المنح الدراسية لأبناء الخليج وتم إنشاء صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية. وقد ساهم الصندوق في تمويل صناعة الألومنيوم في البحرين ومشروعات الكهرباء والأسمنت في العراق.

ولم يقتصر التعاون والتنسيق على الحكومات بل تعداها للأفراد والهيئات وقد تم توقيع عديد من اتفاقيات التعاون بين الغرف التجارية لدول الخليج، تمخضت عن إنشاء بنك كويتي ـ بحريني، ومساهمة الكويت في صناعة المطاحن في البحرين بالأضافة إلى اتفاقيات عامة بين قطر والكويت والعراق وقطر.

أما من الناحية السياسية فلقد تم حل العديد من مشاكل الحدود مثلاً: بين أبوظبي ودبي، وأبوظبي ورأس الخيمة، والمنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية وما زال العديد من مشاكل الحدود بين هذه الدول لم تحل إلى الآن.

وفي خلال الفترة ما بين ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩ حدث تقدم ملموس في مستوى التنسيق والتعاون بين دول الخليج شمل عدة مجهودات على النحو التالي:

١ ـ **اتفاقيات عامة تحدد الأسس والمبادىء للتنسيق والتعاون**، منها مجموعتان من الاتفاقيات على درجة كبيرة من الأهمية أولهما في أكتوبر سنة ١٩٧٧ والتي نجمت عن اجتماع وزراء الخليج بما فيهم العراق ولقد حدد هذا الاتفاق الإطار العام للتعاون والتنسيق بهدف الوصول إلى سوق خليجية مشتركة وإعطاء الضمانات للاستثمارات والمشروعات المشتركة في كافة المجالات، والمجموعة الثانية من الاتفاقيات بين الكويت والبحرين وقطر والإمارات هدفت إلى توحيد التعريفة الجمركية والتشريعات الخاصة بحماية المشروعات الوطنية وتشجيع المشروعات المشتركة.

٢ ـ **اتفاقيات خاصة باتباع سياسات محددة للتنسيق والتعاون**، وبدأت في سنة ١٩٧٢ بمجموعة من الاتفاقيات بين الكويت والبحرين وقطر والإمارات تهدف إلى حرية حركة رؤوس الأموال والعمال والمنتجات أي من الناحية الواقعية محاولة خلق منطقة تجارية حرة.

وتبع ذلك مجموعة من الاتفاقيات بين هذه الدول سنة ١٩٧٥ لتوحيد سياسات الاستيراد. كذلك تم تحقيق بعض التقدم نحو حرية التجارة بين السعودية والبحرين في العام ١٩٧٥ وبين الكويت والعراق في العام ١٩٧٨.

٣ ـ **إنشاء لجان مشتركة لدراسة وتنفيذ برامج التنفيذ والتعاون**، لم يأت عام ١٩٧٧، ١٩٧٨ إلا وكان هناك العديد من اللجان المشتركة تغطي كافة مجالات التنسيق والتعاون، وفقاً للاتفاقيات العامة والخاصة السالفة الذكر، على سبيل المثال في سنة ١٩٧٧ شكلت لجنة سعودية ـ كويتية مشتركة للتعاون الصناعي لها سلطة وضع الاقتراحات وتشجيع المشروعات المشتركة في صناعات الأسمنت والزجاج وإطارات السيارات وطرق تدعيم صناعة الحديد والصلب في السعودية وربط ذلك باحتياجات الكويت في هذا المجال.

٤ ـ **التعاون في مجال العملات**، لم تحرز محاولات التعاون في هذا المجال إلا قدراً محدداً للغاية من النجاح وتمخضت تلك المجهودات عن التوصل إلى اتفاق لربط العملات بين الإمارات وقطر والبحرين، ولم تشترك الكويت في هذه الاتفاقية نظراً للقوة النسبية للدينار

الكويتي مقارنة بالعملات الأخرى، غير أن هذه الاتفاقية لم تكلل بالنجاح كغيرها من الاتفاقيات وسرعان ما حدث تغير غير متوازن في أسعار عملات هذه الدول ولم تستمر العلاقة بينها إلا لفترة قصيرة في سنة ١٩٧٨.

٥ ـ **التنسيق والتعاون الثقافي والاجتماعي**، وتمثل ذلك في تبادل المنح والبرامج التلفزيونية والمعلومات الفنية بالإضافة إلى مجهودات لتوحيد الأهداف. والبرامج التعليمية وخاصة في مؤتمر وزراء التعليم والتربية لدول الخليج الذي عقد في أبريل سنة ١٩٧٨.

٦ ـ **مشروعات مشتركة**، بالرغم من تعدد اللجان التي شكلت بغرض دراسة وتنفيذ مشروعات مشتركة إلا أن النتيجة تمخضت عن عدد قليل للغاية من مشروعات مشتركة على أساس حكومي، غير أنه حدث نشاط ملموس في قطاع صناعة النفط، وهو قطاع خارج عن سلطات تلك اللجان حيث تم استغلال مشترك لعديد من الحقول النفطية بين الإمارات وقطر، البحرين والسعودية، والكويت والسعودية، أما خارج القطاع النفطي فتمثلت المشروعات المشتركة في مشروع للأسمنت بين البحرين والسعودية والآخر بين الكويت

والسعودية بالإضافة إلى محاولات مشتركة في مجال البتروكيماويات والمصافي بين عمان والكويت، وبين الكويت ورأس الخيمة.

٧ ــ **منظمات وظائفية**، تم تكوين ست منظمات مشتركة بين دول الخليج لإدارة مرافق وخدمات لصالح هذه الدول بصفة عامة. منها طيران الخليج سنة ١٩٧٧ بين البحرين وعمان وقطر والإمارات، كذلك الشركة العربية المتحدة للناقلات، وبنك الخليج الدولي بين دول الخليج بما فيها العراق. كذلك نتج عن اجتماع وزراء الأعلام في سنة ١٩٧٦ تكوين وكالة الأنباء الخليجية، كما أدى اجتماع وزراء الصناعة في نفس العام إلى تشكيل المنظمة الاستشارية للصناعات الخليجية لعمل دراسات الجدوى الصناعية والفنية بين دول الخليج وفي نفس العام تم تشكيل اتحاد موانىء الخليج.

٨ ــ بالإضافة إلى ذلك هناك التعاون بين دول الخليج في مجال النفط في إطار منظمة الدول العربية المنتجة للنفط (أوابك)، كذلك منظمة الخليج لتنمية مصر تضم دول الخليج ومصر، وأيضاً المنظمة العربية للتصنيع الحربي، وقد توقفت أعمالها بعد اتفاقية الكامب.

٩ ـ المساعدات بين دول الخليج، وتمثل ذلك في تقديم المنح والقروض من الدول الخليجية ذات الفائض إلى الدول الخليجية التي هي في حاجة إلى رأس مال كالبحرين، وعمان، لتمويل مشروعات في مجالات الإسكان والخدمات الصحية والتعليمية والطاقة الكهربائية.

ولقد كانت هذه المجهودات تهدف إلى تحقيق درجة من التكامل الاقتصادي اتخذ عدة أشكال كان منها محاولة إحياء فكرة الاتحاد بين دولة الإمارات وقطر والبحرين كذلك محاولة وضع خطة سياسية واقتصادية واحدة لكافة دول المنطقة ومحاولات أكثر واقعية لتشكيل سوق خليجية مشتركة، بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي. وقد تميزت هذه الفترة بدرجة كبيرة من التعاون في مجال السياسة العربية والخارجية حيث تعددت الاجتماعات بين وزراء الخارجية، ومن ثم محاولة توحيد المواقف وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. ومع ذلك فقد استمرت خلافات الحدود على ما هي عليه.

فإذا أخذنا الفترة من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٧٩ لظهر بوضوح أنها تميزت بتعدد الاتفاقيات واللجان والبيانات والمحاولات للتنسيق والتعاون بين دول الخليج. ولكن النتيجة

في الواقع كانت مخيبة للآمال. فإذا أخذنا حجم التجارة بين هـذه البلدان كمعيار اقتصـادي لتقييم مدى نجـاح هذه المجهودات لوجدنا أنه في أحسن الأحوال ـ وهي تلك التي تتعلق بـالكـويت ـ أن حجم تجـارة الكـويت فيـما عـدا ـ النفط ـ مع دول الخليج، بالنسبة لحجم التجارة الكلي قد انخفض مثلاً من ٦ ٪ سنة ١٩٧٠ إلى ٣ ٪ سنة ١٩٧٦، وإذا أدخلنا النفط في الاعتبار لوجدنا النسبة قد انخفضت من ٥ ٪ في سنة ١٩٧٠ إلى ٢ ٪ في سنة ١٩٧٦. ذلك يعني أن مدى اعتماد اقتصاديات دول الخليج على الخارج قد فاق بكثير، ولا يزال مدى اعتمادها على بعضها البعض، رغم التنسيق والتعـاون هو العكس وهـذه الصعـوبـات تـرجـع الى تشـابـه اقتصاديات هـذه الدول من حيث الهيكـل الاقتصادي ، فهي تعـاني كلها من نـدرة القوى العـاملة ، كـما أنها تعـاني ضعفـاً شديداً في القـاعدة الـزراعية بمـا لا يكفي الحد الأدنى لـلأمن الغذائي ، وهذه الدول قائمة على اقتصاديات ريعية تعتمد في المقـام الأول على النفط ، وعـائدات الاستثمـارات الخارجيـة وكـلاهمـا خـارج سلطة صـانعي القـرار ، وهي اقتصـاديـات استهـلاكيـة ، بمعنى اعتمـادهـا الكـلي عـلى الاستيـراد لسـد احتياجاتها الاستهلاكية .

إن هذا التجانس والتقارب في البنية الاقتصادية يجعل

مجهودات التنسيق والتعاون ضرورة حتمية من ناحية، ومن ناحية أخرى أمراً ليس بالسهل. غير أن هذه الصعوبات تقابلها ميزات نسبية تتمتع بها هذه الدول لتسهل من إمكانيات التعاون كاعتمادها فلسفة الاقتصاد الحر (ما عدا العراق) وتشابه القوانين والتشريعات واللوائح التجارية والصناعية، وتشابه أنظمة الحكم، بالإضافة إلى الروابط التاريخية والحضارية .

والواقع أن الفشل النسبي للمجهودات حتى سنة ١٩٧٩ المتمثلة في ضعف حجم التجارة بين هذه الدول يمكن تفسيره وفقاً للنظرية الاقتصادية الخاصة بالتكامل الاقتصادي، وفقاً لهذه النظرية فإن التكامل الاقتصادي يكتب له النجاح إذا حقق منفعة لجميع الأطراف ليس فقط في الأجل الطويل وإنما أيضاً في الأجل القصير. بمعنى أن التكامل الاقتصادي يمثل الحل الرئيسي لأزمات تواجهها مجموعة من الدول، ولا يمكن لها أن تتغلب بكيانات منفصلة في الأجلين القصير والطويل، ومن هذا المنطلق يمكن القول أنه في خلال السبعينات فإن الرفاهية المصطنعة للنفط قد جعلت هذه الدول تعيش وكأنها ليس لديها أزمات، ومن ثم فإن الحاجة للتكامل الاقتصادي في الأجل القصير بدت غير واضحة أو ملحة. ولذلك فإن مجهودات تلك الفترة لم تتعد

بعض الاتفاقيات واللجان.. الخ، والوضع في الوقت الحالي بعد تغير الظروف الاقتصادية يبدو مناسباً لكي تتضح أهمية وإلحاح التعاون الاقتصادي بين دول الخليج فرفاهية النفط تواجه أزمة جذرية وليست وقتية، والهزات المالية التي وإن تركزت في الكويت إلا أن تأثيرها قد عم منطقة الخليج بدرجات متفاوتة لتشابك المصالح. بل أهم من ذلك فإن حدة مشكلة العمالة قد تكون المنطق الرئيسي الذي منه يمكن تحقيق منفعة كبيرة في التنسيق والتعاون في الأجل القصير، فإن الاهدار في العمالة والبطالة المقنعة وزيادة العمالة الأجنبية وخاصة الآسيوية تزداد مع ازدواج المشروعات في الدول الخليجية مما يحول دون الاستفادة من اقتصاديات الحجم، ومما لا شك فيه أن البدء في التنسيق في مجال العمالة يتطلب عل الأقل التنسيق في خطط التنمية إن كان هدف خطة واحدة بعيد المنال في الوقت الحالي، كذلك يبدو من الأمور الملحة التنسيق في سياسات الأجور والمرتبات بين هذه الدول حتى تضمن للعمالة الاستقرار والإنتاجية.

وأهمية مشكلة العمالة هي في ارتباطها الكبير بالهيكل السكاني والإنتاجي. والفائدة المتوقعة من التنسيق تعم الجميع وهي واضحة وملموسة.

وقد يرى البعض أن هذا المنهج لا يرتقي إلى مستوى

الطموحات والآمال، وأنه يجب أن نعالج موضوع التعاون والتكامل بشمولية تتضمن النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،ومع أنني من أشد المتحمسين لهذه الطموحات والآمال، إلا أن مجهوداتنا يجب أن تتسم بالواقعية، فنبدأ بالأمور التي يكاد ينعدم الاختلاف فيها حتى وإن كانت صغيرة. ونأمل بأن نصل إلى المرحلة التي نعالج فيها تلك الأمور الكبيرة والتي بطبيعتها يزداد فيها الخلاف. والأمل هنا في أن تحقيق بعض الآمال الصغيرة يكون تمهيداً للوصول لتحقيق القدر الأكبر من الطموحات. بالإضافة إلى ذلك فإن تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال أبرزت أن النجاح يعتمد على الواقعية، وأن الإنجازات التدريجية هي أكثر ملاءمة لنفسيات الشعوب وتمثل الحل المقنع لعدم جدية النظرات الأقليمية الضيقة.

فإلى أي مدى اعتمد مجلس التعاون من خلال ممارسته في هذه الفترة القصيرة هذا المنهج الواقعي؟ من الواضح أن المجلس قد أعطى أولوية للناحية السياسية في المقام الأول و «للمنهج الشمولي» وليس «المنهج الجزئي المرن» فأغلب قرارات المجلس واتفاقياته ارتبطت بالسياسة العربية والخارجية والنفطية وفي هذا المجال حقق بعض النجاح وخاصة في الموقف المنسق والحازم في مواجهة مشكلة النفط الأخيرة، غير

أن ما أخشاه أن يستمر أسلوب الاتفاقيات غير المنفذة كالسابق. وما زالت المؤسسات لم تأخذ دورها الإيجابي في مجلس التعاون. ومع أهمية مشكلة العمالة والتي في رأيي هي المجال الوحيد لتحقيق المنفعة من الأجل القصير فإن مجهودات المجلس تكاد لا تذكر، وأخيراً فإن التكامل ينجح إذا ما آمن به شعوبه عن اقتناع وكل عربي يرحب بالتقارب مهما كان نوعه بين دول المنطقة.

والاقتناع الحقيقي يتطلب مزيداً من الحرية يفوق بكثير ما تتمتع به هذه الدول، كذلك فإن التعاون الخليجي لا يجب أن ينظر إليه على أنه هدف في حد ذاته، بل أنه خطوة في سبيل التقارب، والتكامل الاقتصادي العربي.

□ □ □

الأوبك.. إلى أين بعد الاحتضار؟

ماذا يحدث في عالم النفط اليوم؟ وماذا يخبىء لنا المستقبل؟ سؤال يلح على أذهان الكثيرين ولكن الإجابة عليه معقدة ومتشعبة.. غير أنها ضرورية ولا بد من البدء في التفكير فيها. فما يحدث في عالم النفط اليوم لن يؤثر على منطقة الخليج وحدها وإنما على كل المنطقة العربية.

ونقطة البدء في إجابة مثل هذا السؤال هي تقرير حقيقتين: الأولى أننا خسرنا المعركة الاقتصادية في مجال النفط وضربنا الرقم القياسي في سوء الإدارة وما علينا الآن هو أن نحاول تقليل خسارتنا وحماية أنفسنا من الزوابع السياسية الناجمة عنها. أما الحقيقة الثانية فهي التسليم ببراعة المخطط الذي رسم لنا وساهمنا في تنفيذه بالقسط الأكبر..

فكيف بدأت القصة؟

القصة تبدأ سنة ١٩٧٣ حين استطاعت «دول الأوبك»

أن تحقق ما بدا كانتصارين في آن واحد، أن تصبح السلطة الوحيدة في تحديد الإنتاج وفي تسعير النفط، الذي كان قبل ذلك قراراً تتخذه شركات النفط العالمية. والواقع أن هذا الانتصار الذي حققته الأوبك كان أمراً طبيعياً وساهمت الظروف التي سادت تلك الفترة بقدر كبير في نجاحه. إلا أن تضخيم حجم هذا الانتصار والمبالغة في تقدير دور الأوبك كان جزءاً من المخطط الذي رسم لنا بإحكام. فشعور الإنسان بالعظمة، يفقده عقله ويجعله لا يرى إلا نفسه وهنا يمكن تسديد اللكمات له دون أن يكون في حالة استعداد للدفاع أو رد العدوان. ان نظرة سريعة إلى تاريخ «منظمة الأوبك» لكفيل بإظهار مدى هذا التهويل .

خلال الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٩، كان دور الأوبك محدوداً ، فقد فشلت في تحديد الأسعار نتيجة لخطأ نظامها التسعيري من الناحية النظرية ولم يكن لها سياسة واضحة في الإنتاج أو الاستثمار أو الاحتياطي أو التسويق والمخزون والنقل.. الخ. أما الفترة ما بين ١٩٧٩ وحتى الوقت الحالي فقد انعدم فيها تماماً دور المنظمة ولم يعد لها أي رقابة أو سيطرة على الأسعار فتعددت الأسعار واتبعت كل دولة سياستين : احداهما مرتبطة شكلياً بالمنظمة والأخرى خفية وتتسم بالهجوم والأنانية. هذا بالإضافة إلى أن سعر النفط

القياسي تم تحديده خارج نطاق الأوبك وقبل انعقاد المؤتمر في « كاراكاس » . أما من حيث ضبط الإنتاج فقد كانت محاولة الأوبك لتحديد حصص إنتاج لكل دولة مهزلة فاشلة. فما تم توزيعه كحصص فاق في مجموعه الطلب العالمي وعليه فشلت معظم الدول في تسويق حصصها. كما أن السعودية، وهي الدولة الوحيدة التي كان في مقدورها أن تجعل سياسة الإنتاج فعالة، وافقت على الحصص بصورة غير رسمية وامتنعت عن التأييد الرسمي باعتبار أن موضوع الإنتاج يعد من أمور السيادة التي لا يمكن إخضاعها لقرارات المنظمة. وكانت النتيجة انهيار مستوى الأسعار بصفة عامة وظهور كثير من المخاطر الاقتصادية والسياسية.

هذا هو ما كان عليه الوضع خلال السنوات العشر الماضية. وللأسف لا يزال مستمراً حتى الآن، فاجتماعات الأوبك ما زالت مستمرة في فشلها، والوضع النفطي العالمي يهدد بكارثة واحتمال انهيار الأسعار مرة ثانية احتمال وارد يهدد استقرار السوق ومصالح كثير من الأطراف.

فكيف وصل الحال إلى هذا الوضع؟

إن السوق دائمًا هو صاحب الكلمة الأخيرة حتى وإن ساعدت عوامل أخرى على إحداث التغير. فقد حدث تغير

هيكلي في سوق النفط العالمي، ولكنه كان تغيراً تـدريجياً لم يلحظه أحد حتى فرض نفسه فجأة وأدى إلى وصول حال سوق البترول إلى هذا الوضع. وتتركز معالم هـذا التغير الهيكـلي في ثلاثـة عوامـل : زيادة الأسعـار ، ودور شـركـات النفط ، وظهور منظمة الطاقة العالمية .

أولاً ــ زيادة الأسعار:

مع المزايدة في الأسعار دون أي أساس علمي من جانب المنتجين وتوقعات الاستمرار في الارتفاع من جانب المستهلكين كان لا بد لقوى السوق أن تفرض نفسها وأن ينطبق قانون الطلب فينخفض الطلب العالمي على النفط بمعدلات لم تكن في الحسبان. ومن ناحية أخرى ينطبق قانون العـرض ، فيغري ارتفـاع الأسعـار الـدول غـير الأعضـاء في منظمة الأوبك بزيادة العروض وذلك لأن تكلفة إنتاج النفط فيها عالية نسبياً ولا يمكن لها الإنتاج إلا في ظروف ارتفاع الأسعار. وكانت النتيجة الطبيعية هي انخفاض الطلب على نفط دول الأوبك إلى ما لا يزيد عن ١٣ مليون برميل في اليوم بعد أن وصل خلال السبعينات إلى ٢٥ مليون برميل يومياً. إلى جانب اهتزاز أهمية الأوبك في إشباع الطلب العالمي مع تزايد إنتاج الدول غير الأعضاء.

ثانياً ـ تشكيل منظمة الطاقة العالمية:

كانت أحداث سنة ١٩٧٣ وراء سلسلة الإجراءات والسياسات التي اتبعتها حكومات الدول الصناعية المستهلكة للنفط لتقليل اعتمادهم على النفط بصفة عامة، وعلى نفط الأوبك بصفة خاصة. واستطاع هنري كيسينجر بعد تنقلات مكوكية فعالة تشكيل منظمة الطاقة العالمية لتنسيق سياسات الطاقة للدول الصناعية الكبرى مثل سياسات المخزون الاستراتيجي والحد الأدنى للمخزون وسياسات ترشيد الاستهلاك والتنسيق غير العلني بين هذه الدول في شراء النفط والتعاقد عليه. ونجحت هذه السياسات بشكل فاق كل التصورات وأصبح في إمكان هذه الدول أن تمتنع عن شراء النفط نهائياً لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر دون أن تتأثر اقتصادياتها. كما نجحت سياسة الترشيد وأكلت البدائل تدريجياً من برميل النفط حتى الخام يكاد يعطى بدون مقابل ولا يجد له سوقاً.

ومما ساهم في إنجاح هذه السياسات، أن حكومات الدول الصناعية المستهلكة اتبعت سياسة ضمنت استمرار معركة الترشيد في الطاقة فربطت سعر المنتجات بسعر النفط الخام إذا كان سعر الخام مرتفعاً وفصلت سعر المنتجات عن سعر الخام إذا كان سعر الخام منخفضاً. ونجحت السياسة

الضريبية في جعل أسعار المنتجات دائمة الارتفاع بشكل ضمن انخفاض الطلب على الخام، الذي هو طلب مشتق، وأدى إلى زيادة إيرادات الضرائب.

ثالثاً ــ دور شركات النفط:

إن فعالية الأسعار الرسمية تتوقف أساساً على قبولها من قبل السوق، وقبولها من قبل السوق يتوقف على وجود عدد كاف من العقود طويلة الأجل تربط التداول بالسعر الرسمي . وتصبح على ذلك فعالية السعر الرسمي مرتبطة بنسبة النفط المتاجر فيه بواقع العقود إلى نسبة النفط المتاجر فيه خارج إطار العقود من خلال السوق الحر. والواقع أن شركات النفط العالمية لعبت دوراً ملحوظاً فيما وصل إليه حال السوق الآن. فقد بدأت منذ نهاية السبعينات تتردد في قبول عقود طويلة الأجل بحجة أن معدلات ربحيتها انخفضت نتيجة لارتفاع سعر النفط الخام والمنتجات. وأدى هذا إلى انخفاض نسبة النفط المتاجر فيه بواقع العقود.

ومع تزايد المخزون العالمي وانخفاض الطلب على نفط الأوبك زاد المعروض من الخام عن الطلب عليه فتسربت كمية كبيرة من النفط إلى السوق الحر ووصلت كمية النفط المتاجر فيه إلى ٤٠ ٪ بعد أن كانت لا تتجاوز ٥ ٪ في بداية السبعينات وأدى هذا بطبيعته إلى ضعف سيطرة الأوبك

وقلت فعاليتها. فمثلاً الكويت التي كانت تبيع ما يزيد عن ٢,٥ مليون برميل في اليوم أصبحت تبحث عن أسواق لكي تبيع ٦٠٠ ألف برميل في اليوم ولو بعقود لا تعد مقبولة تجارياً. وأدى إلى زيادة حدة الأزمة استبدال العقود التجارية بعقود دولة لدولة وهي عقود تخضع لاعتبارات سياسية لا يمكن ضمان استقرارها.

والواقع أن دور الشركات في حقيقته يعود إلى أواخر الخمسينات عندما بدأت سياستها للاستثمار في النفط خارج الشرق الأوسط في مواجهة المد الناصري، فكان الاستثمار في بحر الشمال وألاسكا وصاحب ذلك سياسة ترحيل استثماراتهم من الشرق الأوسط إلى أماكن آمنة. وتحت مظلة «سياسة المشاركة» باعوا لنا ما أصبح مستهلكاً بأرقام خيالية استخدمت في الاستثمار في النفط خارج منطقتنا. كما قامت هذه الشركات بتكثيف الاستثمار من بدائل النفط حتى أصبحت الآن شركات طاقة وليس شركات نفط فقط. وخلاصة القول أن دور هذه الشركات تركز في تقليل الاعتماد على نفط الأوبك وتقوية مكانة السوق الحر بعيداً عن دول الأوبك وأخيراً بيع المصافي وشبكات التوزيع التي تمتلكها للدول المصدرة حتى تضعها وجهاً لوجه أمام المستهلك الذي قرر رفض الخضوع واتخذ قراره بتخفيض الاستهلاك.

إن هذه التغيرات الهيكلية التي سيطرت على سوق البترول تدريجياً كانت ولا شك المسؤول الأول عن ما وصل إليه الحال اليوم، غير أنه في الوقت نفسه بدأ يحدث تصدع هيكلي في منظمة الأوبك وبدأت الخلافات الاقتصادية تتخذ شكلاً جذرياً وليس وقتياً. فأعضاء منظمة الأوبك يمكن تقسيمهم لأغراض التحليل إلى مجموعتين: الأولى ذات احتياجات نفطية كبيرة وطاقة استيعابية محدودة. ومن مصلحة هذه الدول أن يستمر عصر النفط إلى أطول مدة ممكنة باتباع سياسة سعرية معتدلة تقلل من فعالية البدائل ومن المعروض من النفط من غير الأوبك، أما الثانية فذات احتياطات نفطية قليلة نسبياً وطاقة استيعابية كبيرة نسبياً مما يجعل احتياجاتها الحالية للتنمية تفوق اعتبارات تطويل عصر النفط ويجعلها تعطي أولوية لسياسة الإيرادات حالياً إما باتباع سياسة تسعير متطرفة، إذا كان السوق جيداً، أو سياسة زيادة الإنتاج إذا كان السوق هشاً.

وقد كان هذا هو وضع دول الأوبك منذ نشأتها إلا أن تأثيره لم يكن ملحوظاً، فالطلب على نفط الأوبك كان قوياً والمنظمة في وضع شبه احتكاري والسعودية مستعدة دائمًا لإعادة التوازن للسوق في حالة تطرف أحد الأعضاء. إلا أن تغير وضع السوق إلى ما هو عليه من اهتزاز وعدم استقرار

أوضح تعارض المصالح بجلاء. ومما زاد في تأثير هذا التعارض الاقتصادي تفاقم حدة الخلافات السياسية داخل المنظمة بسبب الحرب المؤسفة بين العراق وإيران وتطلعات إيران وطموحها خارج حدودها وانقسام الأعضاء بين مؤيد ومعارض لكل طرف. فكيف يمكن لمنظمة تتعارض فيها مصالح الأعضاء والعداوة بينهم علنية أن تفرض وجودها وسعرها وإنتاجها على دول صناعية حجمها الاقتصادي ووزنها الاستراتيجي والسياسي كبير وسياساتها منسقة أو على شركات نفط اكتسبت وجودها من النفط وتفهمه جيداً، وهي شركات ليس لها جنسية هدفها الوحيد هو الربحية.

في ظل هذه الظروف التي تسود السوق حالياً. . ماذا يحمل لنا المستقبل؟

إن كان من الصعب في أي مجال وضع ملامح محدودة لما يمكن أن يحمله المستقبل، فإن سوق البترول من أعقد المجالات التي يمكن، بوضعها الحالي الدائم التغير والمرهون بعوامل كثيرة غير مؤكدة ، وضع أي تصور عن ما يمكن أن يكون عليه المستقبل فيها . إلا أني أقتصر على تحديد تصوري لبعض الملامح الرئيسية لرؤية المستقبل .

أولاً: يجب مواجهة حقيقة أن منظمة الأوبك انتهت

فعلياً وما بقي إلا أن تنتهي رسمياً وأن السوق الحر أصبح الآن العامل الرئيسي المحدد للأسعار.

ثانياً: أن هناك كثيرا من المخاطر التي تواجه منطقة الخليج والواجب أخذها في الاعتبار. فقد اعتادت الدول النفطية على الوفرة والفائض المتولد أساساً من النفط وسيواجه الهيكل الاجتماعي والتشكيل السكاني بها مشكلة التأقلم مع تجربة الندرة والعجز في ظروف لم يتح فيها للقطاع الداخلي غير النفطي حتى أن يولد.

ثالثاً: إن منظمة التعاون الخليجي وان كانت بداية منطقية طيبة في مواجهة المشكلة إلا أنها لن تكون قادرة على مواجهة العواصف السياسية وحدها ولا بد من توسيع الدائرة لتشمل تعاوناً على الأقل بين المنظمة من ناحية والعراق ومصر من ناحية أخرى. وقد تتسع الدائرة لتشمل الجزائر وتونس.

رابعاً: أن تقوم دول التعاون الخليجي باتخاذ إجراءات سريعة تحول دون حدوث تنافس بينها على أسواق المنتجات البترولية التي تتركز أساساً في جنوب شرق إسيا. وذلك خاصة بعد أن اتجهت الدول الخليجية لسياسة تكرير الخام المحلي وتصدير المنتجات بدلاً من الخام مما قد يحدث فائضاً يؤدي إلى منافسة غير مرغوب فيها.

خامساً: من المحتمل أن تقوم مجمعات نفطية أخرى مثل تشكيل (كاريبي ـ بحر الشمال) لضم فنزويلا، المكسيك، الأكوادور، المملكة المتحدة، النرويج، الولايات المتحدة الأميركية أو تشكيل على مستوى «جنوب شرق آسيا» يضم من البداية أندونيسيا وسنغافورة ثم في مرحلة لاحقة يضم الهند والصين الشعبية.

سادساً: ضرورة الاحتياط من سياسات «الاتحاد السوفياتي» الذي أشعل حرب الأسعار بتخفيض سعر نفطه الخام. فوجود الاتحاد السوفياتي في أفغانستان إنما بهدف الوصول إلى منطقة الخليج.

سابعاً: إن وجود أسواق مستقبلية أخرى لبعض المنتجات والنفط الخام أمر واقعي ولا بد من التسليم به خاصة بعد أن بدأت شركات النفط العالمية التجارة في الخام ومنتجاته وتفشي وجود الوسطاء بصورة علنية أو ضمنية مما يعني في النهاية مرونة أكثر وتكلفة أقل للنفط بالنسبة للدول الصناعية المستهلكة وبالتالي عدم قبول أي محاولة لفرض الأسعار من أي تجمع نفطي.

في ظل هذه المتغيرات يجب على الدول الخليجية اتباع سياسة واقعية نابعة من مصلحتها القومية. فأي سياسة من شأنها مثلاً إغراق أسواق النفط بهدف الانتقام أو تدعيم قيادة

السوق أولأي أسباب أخرى ستؤدي إلى آثار وخيمة على العالم الذي نحن جزء منه ولنا فيه استثمارات كبيرة تمثل مصدراً لا يستهان به للدخل. إن الأمر يحتاج للخروج أولاً من متاهات الماضي ومشاكله وليس هذا الأمر بالأمر الصعب فلدينا الخبرات ولا ينقصنا إلا التصميم والجدية.

□ □ □

بَعد الاتفاق..
الأوبك
إلى أيـــن ؟

لم يغير قرار مؤتمر الأوبك وجهة النظر المتشائمة حول مستقبل منظمة الأوبك وفاعليتها واستمرارها. فالقرار به كثير من نقاط الضعف ويشوبه كثير من عدم الوضوح ويمثل بالفعل ما وصل إليه حال منظمة الأوبك الآن.

أولاً: الاتفاق بعيد عن الواقعية، فالسعر المتفق عليه وهو (٢٩) دولاراً أميركياً للبرميل بالنسبة للنفط القياسي يزيد عن الأسعار السائدة في السوق الحرة والتي تتراوح ما بين (٢٧ ــ ٢٨) دولاراً أميركياً للبرميل للنفط المبتل. كما أن قيمة المنتجات البترولية للبرميل لا تزيد حالياً عن ٢٦ دولاراً أميركياً للبرميل.

(*) نشرت د. سعاد الصباح هذا المقال بعد وصول مؤتمر الأوبك إلى اتفاق، وذلك تعليقاً على المقال الذي نشر لها تحت عنوان «الأوبك.. بعد الاحتضار.. إلى أين؟» بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٦.

أما الحد الأقصى للإنتاج والذي تحدد بـ ١٧,٥ مليون برميل يومياً فهو أيضاً بعيد عن الواقعية ويزيد عن الطلب الحالي على نفط الأوبك والذي يقارب ١٥ مليون برميل يومياً، وأيضاً يزيد عن الطلب المتوقع مستقبلاً والذي قدر بما بين (١٦ ــ ١٦,٥) مليون برميل يومياً.

أما الفروق التي اتفق عليها فإنها بلا شك تؤدي إلى الأضرار بأسواق نفط الخليج. فرغم أن السعودية والكويت كانتا تطالبان بزيادة الفروق ما بين (١,٥ ــ ٢,٥) دولار فقد قبلا تخفيض الفروق بمقدار دولار واحد مما سيؤدي إلى صعوبة تسويق دول الخليج لحصصها، وخاصة الكويت.

هذا إلى جانب عدم وجود أي نظام لمراقبة التزام الأعضاء بحصصهم، ولا ينص الاتفاق على أي وسيلة يمكن من خلالها اكتشاف ما إذا كانت إحدى الدول تجاوزت حصتها، مما يقلل من فاعلية الاتفاق ولا يضمن سيادته.

ثانياً: الاتفاق هش ويتوقف نجاحه على التزام الدول غير الأعضاء به وهو أمر غير مضمون ولا يمكن القطع به، فكل ما يمكن ضمانه الآن هو تفاهم المكسيك. أما فيما يتعلق ببريطانيا والتي يتوقف نجاح الاتفاق جوهرياً على عدم تخفيض سعر نفطها بما لا يزيد عن نصف دولار وعدم زيادة إنتاجها عن المستوى الحالي فهو أمر غير مضمون خاصة في

ظل الضائقة المالية التي تواجه بريطانيا وقرب عام الانتخابات مما يمثل مصدر اهتزاز آخر للاتفاق.

ثالثاً: افتراض قيام السعودية بتحمل أكبر قدر من التضحية للدفاع عن الاتفاق افتراض قد لا يمكن تحققه رغم توافر النية له. فإنتاج السعودية الآن (٣ملايين برميل يومياً) يقل حتى عن ما تحتاجه لمواجهة متطلبات السوق الداخلية من الغاز المصاحب وهو (٤,٥ ملايين برميل يومياً) مما يصعب معه قيامها بمهمة إعادة التوازن وضمان استمرارية الاتفاق.

رابعاً: أكثر جوانب عدم الواقعية التي ميزت الاتفاق هو استمرار تجاهل التغير الهيكلي الذي ساد سوق النفط وأدى إلى وضع دول الأوبك في المقام الثاني بدلاً من المقام الأول واتباع الدول الصناعية لسياسات ضريبية مشددة من شأنها استمرار برامج ترشيد الاستهلاك وعدم انعكاس انخفاض أسعار النفط الخام على أسعار المنتجات البترولية بشكل يستمر معه انخفاض الطلب على النفط الخام. والدليل قائم على هذا، فميزانية بريطانيا لعام ١٩٨٣ ــ ١٩٨٤ والتي أعلنت بعد الاتفاق مباشرة زادت فيها الضريبة على سعر البنزين بمعدل ٤ بنسات للجالون بحيث ارتفع متوسط سعر الجالون من ١,٦٥ جنيه استرليني إلى ١,٦٩ جنيه استرليني رغم انخفاض سعر النفط الخام خمسة دولارات للبرميل الواحد.

□ □ □